كلمة العدد

"التحولات الراهنة في العالم العربي وآثارها على المجتمع الفلسطيني"

مهند مصطفى وعرين هواري

يتناول المحور الرئيسيّ في العدد الحاليّ من مجلّة "جدل" مسألة الفلسطينيّين والثورات العربيّة، وعلى نحوٍ خاصّ الفلسطينيّين في إسرائيل. ويُعتبر هذا الموضوع على درجة عالية من الأهمّيّة، نظرًا للتأثير المباشر وغير المباشر للأحداث في العالم العربيّ التي أعقبت اندلاع الثورات على الفلسطينيّين عمومًا، وعلى الفلسطينيّين في إسرائيل خصوصًا. وعلى الرغم من أنّ هذه الأحداث أثّرت على الحقل السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ للفلسطينيّين، لا تزال القراءات في هذا المضمار قليلة. يمكن القول إنّ الأحداث في العالم العربيّ في السنوات الأخيرة كانت من أهمّ الأحداث الإقليميّة التي انعكست على الفلسطينيّين؛ إذ لم يكن ثمّة من قبل اهتمامٌ وتداخُل وتَعاطٍ فلسطينيّ مع أحداث وقعت في العالم العربيّ على نحو ما حدث مع الثورات العربيّة. يواجه الفلسطينيّون في إسرائيل، في العَقد الأخير، مجموعة من التحدّيات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، إلى جانب التحدّيات الراهنة المستجدّة ذات البعد الإستراتيجيّ والتي تُضاف إلى التحدّيات الثابتة النابعة من اعتبار الفلسطينيّين في إسرائيل جزءًا من القضيّة الفلسطينيّة، وذلك أنّ السنوات الأخيرة -وعلى وجه التحديد تلك التي أعقبت انتكاسة الثورات العربيّة التي انطلقت ضدّ الاستبداد- حملت معها مأزقًا داخليًّا يتمثّل في تدنّي مستوى الحصانة المجتمعيّة، وتراجُع القدرة على إدارة صراع طويل الأمد ومتعدّد الجبهات مع الحكومة الإسرائيليّة، وذلك بفعل عوامل مجتمعيّة داخليّة، نحو: تنامي النزعات والهُويّات الطائفيّة والجهويّة؛ ترسُّخ الانغلاق والتعصُّب الفكريّ والطائفيّ؛ استشراء العنف...

وفي خلفيّة كلّ ذلك، فإنّ أثر الأحداث في العالم العربيّ والتباين السياسيّ والأيديولوجيّ حوْلها عزّز تَشَظّي المجتمع الفلسطينيّ، وكشف عن هشاشة مقولات حلّقت طويلًا في فضاء فكره السياسيّ، نحو: حرّيّة التعبير؛ الانحياز إلى حقوق الشعوب في الحرّيّة والعدالة الاجتماعيّة؛ التوق إلى الديمقراطيّة؛ التسامح والمسامحة؛ تحمُّل النقد. وقد حملت الأحداث الدائرة في العالم العربيّ تأثيرات قصيرة المدى وبعيدة المدى على المجتمع والسياسة الفلسطينيَّيْن داخل الخطّ الأخضر. ويمكن القول إنّ الأحداث الدائرة في المحيط العربيّ كانت الأكثر تأثيرًا على الفلسطينيّين في إسرائيل منذ اتّفاق أوسلو، وبلغ تأثير هذه الأحداث مستويات شتّى، منها الثقافيّ والسياسيّ والأيديولوجيّ والاجتماعيّ، وطرحت بقوّةٍ أسئلةَ الديمقراطيّة، والدين، والمجتمع، والمجال العموميّ العربيّ، والعلاقة مع الدولة، والهُويّة الجماعيّة، وهو ما يجعل من نقاش هذا التأثير حاجة ملحّة أكاديميًّا وسياسيًّا، إذ لم تُطرح مسألة تأثير الثورات العربيّة على المجتمع الفلسطينيّ على نحوٍ معمّق.

يضمّ العدد الحاليّ من "جدل" أربعة مقالات في محور العدد، ومقالين خارج المحور، إضافة إلى تقرير حول حلقة دراسيّة نظّمها المركز حول القائمة المشتركة.

يناقش الدكتور مهنّد مصطفى، في مقاله "الثورات العربيّة ودولة الفلسطينيّين المتخيّلة الجديدة"، تأثيرَ الثورات العربيّة على الفلسطينيّين، حيث يشير في مقاله إلى "حضور المجال (الحيّز) العموميّ في المجتمع العربيّ، كمجال للنقاش والسجال والصراع، حول هُويّته وماهيّته وحدوده والحرّيّات فيه، وحول من يملك الشرعيّة لبَلْوَرته أو الإسهام في تشكيله"، معتبرًا أنّ مركزيّة المجال العموميّ في السنوات الأخيرة حوّلته إلى دولة جديدة متخيَّلة.

وأمّا الدكتور أباهر السقّا، فيتناول في مقاله تأثير الثورات العربيّة على القضيّة الفلسطينيّة وعلى تمثُّلات بعض الفلسطينيّين حولها، مشيراً ضمن ذلك إلى تراجع الاهتمام بالقضايا العربيّة، وعلى رأسها القضيّة الفلسطينيّة، وكذلك إلى تداخل الأزمة التي يعيشها المجتمع الفلسطينيّ مع أزمات المجتمعات العربيّة وتأثُّرها بوقوع هذه المجتمعات تحت سيطرة الخطابات الرسميّة العربيّة الداعية إلى الانسحاب من الصراع، والتساوق مع استيهامات الرسميّ الفلسطينيّ بأنّه يدير "دولة".

وفي المقال الثالث، يقوم د. مسلم محاميد بالإجابة عن السؤال: لماذا برز التناقض والمفارقة في الموقف من الثورات العربيّة وبخاصّة حيال الثورة السوريّة، وعلى نحوٍ خاصّ من قبل الفلسطينيّين؟ يتطرّق خلال ذلك إلى الموقف من الربيع العربيّ عمومًا، ثمّ إلى عسكرة الثورة السوريّة، ليتناول بعدها موقف الشعب الفلسطينيّ المتناقض من الثورة السوريّة، مبرزًا ما أسماه حقيقة وجود أهداف غربيّة تَبِعَت الثوراتِ العربيّةَ.

وفي المقال الأخير، ضمن محور العدد، يدّعي د. يسري خيزران أنّ تاريخ الدولة الإسلاميّة الطويل لم يشهد اضطهادًا أو ملاحقةً للأقلّيّات الدينيّة أو المذهبيّة في العالم الإسلاميّ، إلّا أنّ حالة الانهيار والفوضى التي نجمت عن اندلاع الثورات الشعبيّة، وانحسار سلطة الدول بعد عقود من الطغيان والكبت والإقصاء، وتآكل الذاكرة الجماعيّة لدى هذه الجماعات، مع المدّ السريع لحركات ذات خطاب التكفير والوعيد، كلّ هذا خَلَق انطباعًا بوجود حالة أقلّويّة خاصّة بالمشرق العربيّ.

وفي المقالات التي خارج محور العدد، تشارك د. سونيا بولس بمقال تناقش من خلاله زيارة القائمة المشتركة لمقرّ الاتّحاد الأوروبّي والتقاءَها مع سياسيّين أوروبيّين، مدّعية أنّ القائمة المشتركة أضاعت فرصة ذهبيّة لطرح قضيّة الفلسطينيّين في الداخل، باعتبارها قضيّة حقّ تقرير مصير لشعب أصلانيّ تحوّل إلى أقلّيّة في وطنه، بدلًا من الاستناد إلى خطاب حقوقيّ مبتور على حدّ قولها. وتضيف أنّه على الرغم من الأهمّيّة العمليّة أو الأداتيّة لاستخدام خطاب حقوق الأقلّيّات الذي يعنى بحرّيّات وحقوق الفرد المنتمي إلى أقلّيّة، فإنّ وفد المشتركة قام بترويجه بمعزل عن السياق التاريخيّ الذي حوّل جزءًا من الشعب الفلسطينيّ إلى أقلّيّة في وطنه.

وفي المقال الأخير، تحاول سوسن خليفة تحليل مفاهيم سياسيّة ودينيّة لمكانة القدس لدى إسرائيل، متناولةً أهمّيّة تصريح ترامب على الخريطة السياسيّة. كذلك تتطرّق من خلال المقال إلى التغيُّر الذي قد يجري في القدس نتيجة لسياسات تهجير أهلها. علاوة على هذا، يطرح المقال المحاولات المستقبليّة التي قد تقوم بها إسرائيل لاستغلال مقدّسات القدس ومكانتها الدينيّة ابتغاء تنفيذ سياساتها التطبيعيّة مع الدول العربيّة.

يشمل العدد كذلك تقريرًا يراجع مجْمل نقاشات حلقة التفاكر التي نظّمها "مدى الكرمل" بعنوان: "القائمة المشتركة، واقعها الحاليّ وآفاقها المستقبليّة"، في الخامس عشر من أيلول عام 2017. وقد عقد مدى الكرمل هذه الحلقة على أثر ما اصطُلِح على تسميته إعلاميًّا "أزمة التناوب".

الثورات العربيّة وَ "دولة" الفلسطينيّين الجديدة المتخيَّلة

مهند مصطفى*

أثّرت الثورات العربيّة على الفلسطينيّين في إسرائيل تأثيرًا بالغًا. ويمكن لفت الانتباه إلى تأثيرين مركزيّين -برأيي-: أوّل هذين التأثيرين أنّ الربيع العربيّ أعاد الأيديولوجيا إلى مركز الخطاب السياسيّ العربيّ، من خلال استعادتها من جديد ولكن دون تجديد مفرداتها، وبناء مواقف إقليميّة من خلال استخدامها كمنظومة لتحليل الراهن العربيّ وفهمه؛ ويُلحظ ذلك في استخدام التيّارات السياسيّة لمفرداتها الأيديولوجيّة في فهم الراهن العربيّ وتحليله، واصطفافها حول الأطراف المختلفة أيديولوجيًّا، وهو ما أدّى إلى حضور مساحة جديدة للاختلاف (وربّما الانقسام في أحيان كثيرة) داخل المجتمع العربيّ حول الربيع العربيّ. إنّ استخدامي لمفهوم الربيع العربيّ في توصيف الثورات الديمقراطيّة منذ كانون الأوّل /ديسمبر عام 2010، هو موقف أيديولوجيّ أيضًا، وإن كان لا يخلو من مقاربات أكاديميّة. أعتقد أنّ الانحياز إلى المشروع الديمقراطيّ والتحوّل الديمقراطيّ في النظام العربيّ الاستبداديّ هو البوصلة الأخلاقية للفرد وليس الانحياز لهوية الحاكم وأيديولوجيته، لا سيّما إذا كان مستبدا. على أيّة حال، ليس هذا موضوع مقالتي، وقد أستفيض فيه في مقال آخر. يبقى التحليل الأيديولوجيّ مقاربة قاصرة لفهم الواقع، فالأيديولوجيا -على العكس من النظريّة العلميّة-غير قابلة للدحض، وهي رؤية خلاصيّة وإنْ كانت غير دينيّة، وقد تكون النظرة الخلاصيّة في أيديولوجيات علمانيّة قامعة وإقصائيّة بما لا يقلّ عمّا في الخلاصيّة الدينيّة، إذا كانت الأخيرة تتمثّل في خلاص الروح والفرد، وإذا تحوّلت النزعة الخلاصيّة الدينيّة إلى نزعة تطهير للأخلاق، أو إلى نزعة انعزال عن الواقع. ولا يعني ذلك أنّ المقاربة الأيديولوجيّة للواقع تُجانِب الصوابَ في كلّ جانب، بل لديها القدرة على فهم تحوُّلات فيه في لحظات تاريخيّة، وتبقى إشكاليّتها في شموليّتها وحرصها على مقاربة الواقع بتعقيداته، وفي كلّ لحظاته التاريخيّة من خلال مفرداتها فقط، فتنزع إلى لَـيِّ عنق الواقع ليتلاءم معها لا العكس.

أمّا التأثير الثاني المركزيّ -وهو موضوعي هنا-فهو حضور المجال (الحيّز) العموميّ في المجتمع العربيّ، كمجال للنقاش والسجال والصراع، حول هُويّته وماهيّته وحدوده والحرّيّات فيه، ومن يملك الشرعيّة لبَلْوَرته أو الإسهام في تشكيله. وهو باعتقادي أحد تأثيرات الثورات العربيّة على المجتمع الفلسطينيّ، أي حضور سؤال المجال العموميّ إلى جانب سؤال الدولة. فبينما السؤال الأخير يتّصل بالعلاقة بالآخَر، وتنازعنا وسجالنا السياسيّ والديمقراطيّ مع جوهر الدولة وسياساتها ومشروعها الاستعماريّ الآخذ في التمدّد، فإنّ سؤال المجال العموميّ يتعلّق بذاتنا الجماعيّة والصراع أو السجال حولها. وإذا كانت الدولة مسألة سياسيّة، فمسألة المجال العموميّ العربيّ هي مسألة اجتماعيّة ثقافيّة بالأساس، ولا يخلو من السياسيّ كمجال للتنازع الأيديولوجيّ. وأعتقد أنّ المجال العموميّ يعيد صياغتنا كجماعة متخيَّلة؛ إذ إنّ المجال العموميّ -كما يقول تشارلز تيلور-هو مجال متخيَّل أيضًا، وذلك عطفًا على مقولة بنديكت أندرسون بشأن الجماعات القوميّة المتخيَّلة.

يقول هبرماس: "إنّ المجال العامّ، أوّلًا وقبل كلّ شيء، هو مجال حياتنا الاجتماعيّة حيث ثمّة شيء عن الرأي العامّ يقترب من التبلور، ويكون الوصول إليه متاحًا من قِبل جميع المواطنين، وجزء من المجال العامّ يتجلّى في المحادثة اليوميّة، حيث يجتمع أفراد خاصّون لتشكيل كِيان عامّ. بعد ذلك، لا يتصرّف هؤلاء على أنّهم رجال أعمال أو محترفون في مجال العلاقات الخاصّة، كما أنّهم لا يتصرّفون كأعضاء في نسق دستوريّ مُعَرَّض لقيود قانونيّة في بيروقراطيّة الدولة؛ فالمواطنون يتصرّفون على أنّهم كيان عامّ عندما يتباحثون بطريقة

غير محدودة، أي إنّه ثمّة ضمان لحرّيّة التجمّع والترابط وحرّيّة التعبير عن آرائهم العامّة عن قضايا ذات طابع عامّ". ويقول تيلور، في كتابه "المتخيّلات الاجتماعيّة الحديثة"، إنّ المجال العموميّ هو "محلّ مناقشة تشمل الجميع من حيث الاحتمال، وفيه يستطيع المجتمع أن يصل إلى تصوُّر مشترك في ما يخصّ المسائل المهمّة، وهذا التصوُّر المشترك نظرة نسبيّة تنبثق من المناقشة النقديّة، وليس مجرّد مجْمل أو خلاصة لمختلف الآراء التي ظهرت لدى الناس". ويشير أيزنشتد وَسكلوكتر أنّ مفهوم المجال العموميّ يرمز إلى وجود فضاءات مستقلّة لا عن النظام السياسيّ فحسب، وإنّما هي مفتوحة لجميع القِطاعات في المجتمع. يتأسّس المجال العموميّ -برأي الكاتبين-من خلال صيرورات مختلفة: الأولى: التصنيف (Categorization)، ويرمي إلى تعريف وتأطير الخطاب وراء السجالات المباشرة؛ الثانية: الانعكاسيّة (Reflexivity) التي تستدعي النقاش حول المشاكل المتعلّقة بالصالح العامّ، من خلال معايير الاحتواء والإقصاء والاعتراف بالآخر؛ الثالثة: العمل على استقرار ومَأْسسة المجال العموميّ.

يرمي المجال العموميّ إلى بناء الـمُواطن الفاعل، عبْر مشاركة الناس في صياغة الصالح العامّ، وذلك إذا كان المجال العموميّ منظَّمًا، لا فوضويًّا، ويجري ذلك من خلال مَأْسسة السجال في المجال العموميّ، وتقوم وسائل الإعلام بدَوْر أساسيّ في هذا الصدد. في حالة الفلسطينيّين في إسرائيل، هنالك مجال عموميّ فوضويّ، وغياب حقل سياسيّ وثقافيّ مُمَأْسَس للسجال حوله، مع الإشارة أنّ الحقل الثقافيّ يتقدّم عندنا بخطوات سريعة مقارنة بالحقل السياسيّ، ولكنّه لا يستطيع تقديم أجوبة كاملة وحاسمة للمعضلة السياسيّة وتبعثر الحقل السياسيّ. تعود فوضويّة المجال العموميّ العربيّ إلى عوامل كثيرة، من بينها عوامل تتعلّق بالسياق الاستعماريّ الذي صادَرَ المجال العموميّ العربيّ وقَطَعَ الحداثة الفلسطينيّة التي كان بعض منها محاولةَ بلورة مجال عموميّ فلسطينيّ مدينيّ بل ريفيّ كذلك (الصحافة الفلسطينيّة؛ الجمعيّات؛ المقاهي؛ تنظيم المشاع...).

إذن يرتبط المجال العامّ بالخير العامّ؛ فالخير العامّ أو الصالح العامّ يجري إنتاجه وبَلْوَرته في المجال العموميّ، وحضورُ المجال العموميّ في المجتمع العربيّ في السنوات الأخيرة يشكّل تحدّيًا جديدًا، على الحركة الوطنيّة والمؤسّسات الأهليّة والسياسيّة في الداخل تنظيمه وترتيب قنواته وطرح خطاب عقلانيّ فيه، وخاصّة أنّ المجال العموميّ الراهن ليس شبيهًا بالمجال العموميّ القديم الذي شاركت في بَلْوَرته وفي تحديد الخير العامّ نُخَبٌ عقلانيّة ومثقّفة، أو برجوازيّة -على حدّ تعبير هبرماس في دراسته للمجال العموميّ الأوروبيّ في القرن الثامن عشر-. فكرة المجال العموميّ هي فكرة جديدة في السجال الفلسطينيّ داخل إسرائيل، فهو كان غائبًا أو مغيَّبًا، كما أنّ وعي الفصل بين الخاصّ والعامّ تبلورت مع الحداثة الفلسطينيّة التي انقطعت بعد النكبة، فضلًا عن أنّ الصراع على جوهر الدولة والمشروع الصهيونيّ أزاح سؤال المجال العموميّ إلى الهامش، إلى أن أيقظه الربيع العربيّ من جديد ووضعه في المركز.

يخطئ من يظنّ أنّ شبكات التواصل الاجتماعيّ كشفت عن المجال العموميّ العربيّ. صحيح أنّها أسهمت في وضعه في المركز، ومكّنت الجميع وفئات اجتماعيّة وجيليّة جديدة من الإسهام في النقاش من داخله ومن حوله. ولكن كانت هنالك عوامل استحضرت هذا المجال وكشفته كساحة مهمّة في المجتمع العربيّ:

أوّلُ هذه العوامل الثوراتُ العربيّة التي كشفت أنّ تفكيك النظام السلطويّ ليس كفيلًا لوحده بتأمين الانتقال إلى الديمقراطيّة، وإنّما هنالك حاجة إلى تنظيم المجال العموميّ الذي ظلّ مقموعًا في الفترة السلطويّة؛ فتغيير النظام السياسيّ دون فتح المجال العموميّ وتنظيمه لن يُنتج ديمقراطيّةً وديمقراطيّين. وقد أسهم النقاش في العالم العربيّ بشأن حدود وهُويّة المجال العموميّ في الانتقال إلينا هنا في الداخل، ولا سيّما في القضايا الاجتماعيّة والثقافيّة.

ثاني هذه العوامل تَراجُعُ سؤال الدولة اليهوديّة، النابع من تغوُّلها في يهوديّتها، سواء أكان ذاك في المناطق الفلسطينيّة المحتلة عام 1967، عبر تعزيز الدولة لمشروعها الكولونياليّ الاستيطانيّ وتمدُّده، أم في الداخل عبر مشروعها التهويديّ - الدينيّ لذاتها، فضلًا عن تغيُّرات أخرى في السياسة المحلّيّة أسهمت في تراجع سؤال الدولة اليهوديّة، ولو مؤقّتًا، إلى جانب تقلُّص المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ؛ ففي حين يتمدّد فيه المشروع الصهيونيّ متجاوزًا الدولة وحدودها، يتقلّص المشروع الفلسطينيّ إلى سؤال الدولة (المبتورة). على وجه التحديد، أسهم كلّ ذلك في اعتبار المجال العموميّ العربيّ الدولةَ المتخيّلة الجديدة للعرب، إذ يريدون الإسهام في بلورته، والتأثير عليه، وترسيم حدوده، تمامًا على نحوِ ما تفعل المجموعة القوميّة عند العمل على تنفيذ حقّ تقرير المصير من خلال بناء دولة قوميّة.

ثالث هذه العوامل هو بروز القضايا الاجتماعيّة مسألةً مُهمّةً في سلّم أولويّات المجتمع العربيّ، نابعةً من تحوّلات كثيرة أهمُّها حضور الدين في المجال العموميّ. وذاك ليس متّصلًا أو محصورًا بوجود تيّار إسلامي سياسيّ في صفوف الجماهير العربيّة لذلك علاقة فحسْب، وإنّما له صلة كذلك بتحوّلات اقتصاديّة وثقافيّة عولميّة نتج عنها صعود فئات طبقة وسطى وبرجوازيّة صغيرة تسعى إلى التعويض عن الاندماج في ثقافة السوق بمنظومة أخلاقيّة دينيّة ترافقها في مسيرة اندماجها. وقد ظهر السجال حول الدين والمجال العموميّ في المجتمع العربيّ بكثافة في السنوات الأخيرة، دونما ضابط لهذا النقاش؛ وينبع ذلك من انقطاع الفلسطينيّين في إسرائيل عن مرجعيّة التراث الإسلاميّ والعربيّ بعد النكبة (وهو ما لم يحظَ بالدراسة حتّى الآن). هذا الانقطاع جعل في وقت لاحق كلَّ السجالات بشأن التراث الإسلاميّ والعربيّ في العالم العربيّ سجالاتٍ غريبةً ومغتربة عن المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، فظهر صِدام بين توجُّهاتٍ عدائيّة لهذا التراث وفهمٍ قاصرٍ وانتقائيٍّ له، أو -إن صحّ التعبير- بين من يعتبر التراث مسألة دينيَّة فحسب، ومن يريد أن يحوِّل أجزاء منه إلى أيديولوجيا. والحقيقة أنّ الصدام حول سؤال الدين في المجال العموميّ هو في جوهره صدام بين هاتين الرؤيتين، وهو ما يجعل إعادة سؤال المرجعيّة الفكريّة التراثيّة مَهَمّة معرفيّة مُلِحّة في الفترة الراهنة، بعيدًا عن تَـيْنِكَ الرؤيتين. ثمّة حاجة معرفيّة وحداثيّة أيضًا لتيّار ينظُر للتراث الإسلاميّ -العربيّ بوصفه جزءًا من الشخصيّة الثقافيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، دون التعامل معه بعدائيّة، بل بعين متبصّرة وناقدة، في محاولة لنزع السحْر عنه ولكسر احتكاره. هذا التراث لا يزال مَحطَّ جهل من علمانيّين وفهم قاصر من إسلاميّين.

بناءً على ذلك، تَراجُع مسألة الدولة وحضور مسألة المجال العموميّ العربيّ هو أهمّ التحوُّلات التاريخيّة الراهنة في المجتمع العربيّ في الداخل، وأتوقّع أن يسهم كثيرًا في صياغة علاقتنا بذاتنا الجماعيّة والفرديّة وعلاقتنا مع الدولة. تظهر إشكاليّة المجال العموميّ العربيّ الراهن في عدم حصر السجال فيه -كما في السابق-في النخَب، ولا سيّما الثقافيّة، بل حضور كلّ الناس فيه. وإذا كانت العقلانيّة هي أحد أهمّ مميّزات السجال في المجال العموميّ في الحداثة، فإنّ دخول توجُّهات غير عقلانيّة هو السِّمة البارزة في المجال العموميّ الحاليّ، بما في ذلك المجتمع الفلسطينيّ. وهذا ينعكس بدَوْره على تحديد الصالح والخير العامَّيْن؛ فالمجال العموميّ هو مجال غير سياسيّ بالمفهوم السلطوّي أو الحزبيّ، بل هو فوق السياسيّ أو تحته، ويؤثّر عليه، وعلى توجُّهه نحو تحديد الصالح العامّ. وعلى نحوِ ما يقول ميخائيل وارنر في "رسائل الجمهوريّة"، فإنّ المجال العامّ هو خطاب للتفكير في السلطة وللسلطة، وليس خطابها هي ذاتها. وكما يرى هبرماس، المجال العموميّ ليس مؤسّسة أو منظّمة أو إطارًا تَحْكمه كفاءات أو قواعد تنظيميّة للمشاركة والعضويّة، وبالرغم من أنّه يمكن رسم حدود داخليّة فيه، فهو منفتح وديناميكيّ ومتطوّر حيال الخارج.

إنّ تحدّي سؤال المجال العموميّ هو التحدّي المركزيّ للحركة الوطنيّة والمعرفيّة في الداخل، إلى جانب تحدّي سؤال الدولة، الذي تراجع أمام ضغوط القضايا المدنيّة، والضغوط التي فرضها الواقع العربيّ العامّ على نفسيّة العربيّ الفلسطينيّ في الداخل، والتي جعلته في مفترقات معيّنة خاضعًا للمنظومة السياسيّة الاستعماريّة الدعائيّة القائمة عبْر مقارنتها مع ما يحدث في المحيط العربيّ، وهي تشكّل ضغطًا غير بسيط على الحركة الوطنيّة والمعرفيّة عند طرحها سؤال الدولة في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يَطرح سؤالُ المجال العموميّ سؤالَ الخير العامّ، وعلى الحركة الوطنيّة والمعرفيّة أن تسهم بعقلانيّة في طرح سؤال المجال العموميّ. والعقلانيّة في هذا الصدد لا تعني إقصاء الدين عن المجال العموميّ، بل تعني التعامل معه كمنظومة تسهم في تشكيل المجال العموميّ، كما أنّ دخول الخرافات والخطاب غير العقلانيّ، وغياب المعرفة، كلّها تحدّيات للحركة الوطنيّة والمعرفيّة في المجال العموميّ، وبخاصّة أنّها تسهم في تحديد الصالح العامّ وتؤثّر على مضمونه. هذا هو التحدّي المركزيّ للحركة الوطنيّة في الوقت الراهن.

د. مهند مصطفى هو مدير عام مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

قراءة في انعكاسات الأحداث في الوطن العربيّ على مكانة القضيّة الفلسطينيّة منذ سبع سنوات: استيهامات تعمّق الأزمة

أباهر السقّا*

ملخّص:

يسعى هذا المقال إلى تقديم مقاربة حول انعكاس الأحداث الجارية في الوطن العربيّ على القضيّة الفلسطينيّة وتمثُّلات بعض الفلسطينيّين حولها. في المحور الأوّل، نعرض قراءة استرجاعيّة للأحداث وأثرها على المجتمع الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة. المحور الثاني يسعى إلى قراءة التغيُّرات التي طرأت منذ سبع سنوات، وبخاصّة في نصف السنة الأخيرة؛ وتراجع القضيّة الفلسطينيّة في ظلّ الحديث عن تقارب رسميّ عربيّ وَ "صفقة القرن" لإدارة ترامب وحلفائه، وتراجع حضور القضيّة الفلسطينيّة في المستويات غير الرسميّة العربيّة. أمّا المحور الثالث، فيُعنى بأشكال وتجلّيات تَعَمُّق الأزمة مع المحيط العربيّ.

يعيش المجتمع الفلسطينيّ برمّته على وقع الأحداث التي تجري في الوطن العربيّ منذ سبع سنوات، وتمسّ هذه التغيُّرات التجمّعات الفلسطينيّة المختلفة من حيث تأثيراتها وانعكاساتها وتمثُّلاتها المختلفة على التجمُّعات المختلفة؛ فنجد أنّها مسّت على نحوٍ مباشر فلسطينيّي سوريّا ولبنان، في حين أنّ تجمُّعات أخرى قد مُسّت وجدانيًّا كتجمّعات الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة وتجمُّعات الفلسطينيّين في مناطق عام 1948. ولم تستطع التجمّعات الفلسطينيّة برمّتها بلورة موقف موحّد، وانقسمت رؤى الفلسطينيّين تجاه الأحداث حسب توجُّهاتهم؛ وأفرز ذلك مجموعة من التمثُّلات الرسميّة وغير الرسميّة، حسب التوجُّهات الأيديولوجيّة وتصوُّراتهم المتغيّرة حسب السياق. نحاول أن نعرض هنا أهمّها دون الادّعاء أنّ هذه القراءة تقدّم مجْمَل هذه التصوُّرات.

كانت القضيّة الفلسطينيّة دائمًا قضيّة العرب الأولى، وهي ليست شعارًا كما يعتقد البعض اليوم؛ فالمشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ هو كما بالنسبة للعرب معضلة أساسيّة. ولقد خاضت عدّة دول عربيّة حروبًا وصراعات ضدّ إسرائيل، وخاضت الأخيرة حروبًا ضدّ عدّة دول عربيّة، وقامت بغارات واغتيالات وعمليّات قتل في كثير من العواصم العربيّة. وتطوّع آلاف العرب -كتّابًا وباحثين ومقاتلين- من أجل الدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة. وكما هو معروف، منذ اندلاع الأحداث في الوطن العربيّ، جرى تغليب للقضايا ذات الاهتمام المحلّيّ المرتبطة بإفرازات الأحداث وهشاشة الدول العربيّة وهشاشة التوازنات المجتمعيّة فيها في دول ما بعد الاستقلال. وأنتجت تعقيدات لها علاقة بشَرذمة المجتمعات في بعض هذه المجتمعات وعودة الانقسامات القبليّة والطائفيّة وتصاعد التيّارات الانعزاليّة، وتفجُّر تحالفات جهويّة /مناطقيّة فيها. وجرى الاهتمام بقضايا تعنى في الأساس بحقوق المواطنين العرب. وتَراجعَ الاهتمام بالقضايا العربيّة، وعلى رأسها القضيّة المركزيّة للعرب: القضيّة الفلسطينيّة. فمنذ سبع سنوات، تنقسم الآراء بين مجموعات ترى أنّ هذه الأحداث مرتبطة بأيادٍ خارجيّة ("نظريّة المؤامرة")، أو بتبريرات تستحضر مقاربات ثقافويّة استشراقيّة ترى أنّ الثقافة العربيّة لا تسمح بإنتاج ثورات اجتماعيّة، وترى الذات العربيّة مفعولًا بها لا فاعلةً.

تستدعي عمليّة انتقال «الثورات» العربيّة وَ «الانتفاضات العربيّة» من دولة عربيّة إلى أخرى منطق المحاكاة (بالمعنى الذي قصده ى رنييه جيرار عند تناول ظاهرة انتشار الحدث)، الذي قد يفسّر سبب انتشار «الثورات العربيّة»؛ أي انتقال الحدث ومحاكاته بدءًا

بتونس؛ إذ كما هو معروف تاريخيًّا لم تتأثّر المنطقة العربيّة بثورات اجتماعيّة أخرى في العالم (أوروبا؛ أمريكا الجنوبيّة)، ويعود ذلك إلى أثر البعد الجغرافيّ /الثقافيّ (القاسم المشترك في اللغة والثقافة والشروط، وتشابه بعض أشكال النظم السياسيّة وللشعور الذاتيّ المشترك في الوعي والوجدان العربيّ العامّ... وفقًا لمنطق فيبر "الشعور الهُويّاتيّ"). وتكشف لنا دراسات هوبسباوم[1] أنّ منطق محاكاة الثورات ليس حكرًا على مجتمعات بعينها. وهذا يؤكّد أنّ عمليّات التناقل والمحاكاة تُستحضَر في الفضاءات المتشابهة -وهذا ينطبق على السياق العربيّ.

ومع بداية انطلاق الأحداث في العام 2011، وعملًا بمنطق المحاكاة، أدّت هذه الأحداث إلى انطلاق تحرّكات فلسطينيّة تحاكي ما يحدث في الساحات العربيّة مؤيّدة لأشقّائهم العرب، مستحضرين بعض شعارات الثورات في مصر وتونس، ومحاولين تطبيقها في السياق الفلسطينيّ تحت شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام". ومنذ اللحظات الأولى، كان عنصر المحاكاة حاضرًا بقوة. وقد أدّت الحراكات الشعبيّة الفلسطينيّة إلى عَقد مقارنات بين الأوضاع الفلسطينيّة ونظيراتها العربيّة، ومقارنتها مع أزمات إدارة السياسيّ والاجتماعيّ في فلسطين؛ وفشل السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأزمة مشروع السلطة السياسيّ ومأزق المفاوضات، وتنامي أزمة الثقة بين المواطنين ومؤسّسات السلطة، وفشل وسائل مقاومة الاستعمار باعتبار أنّ الوسائل المتبنّاة رسميًّا تطيل عمر الاستعمار. إذًا، حدثت عدّة حراكات في العامين 2011 وَ 2012 نذكر منها: الحراكات الشبابيّة؛ الحراك مع الأسرى؛ الحراك ضدّ مخطّط براڤر[2] وغيرها. وكذلك شهدت بعض المدن الفلسطينيّة وقفات وتظاهرات تضامنًا مع اليمن ومصر وتونس وسوريا وَفقًا لقراءة منظّمي الأحداث في كلّ مرّة، ووَفقًا لتوجُّهات المنظِّمين السياسيّة. وتغيّرت المواقف مع تغيُّر الأحداث والانتقال من حالة التأييد المطلق إلى التحفُّظ ثمّ إلى التشاؤم؛ وكذلك تغيّرت العلاقة بين لاعبي الحقل السياسيّ الفلسطينيّ وَفق تغيُّر موازين القوى، لارتباطاتهم السابقة مع أنظمة الدول العربيّة وعلاقات «فتح» وَ «حماس» وقوى اليسار مع القاهرة ودمشق وغيرهما.

فمنذ سبع سنوات حتّى اللحظة، ومع تعقُّد المشهد السوريّ، بات واضحًا أنّ الأطراف المختلفة تستخدم خطابات تبريريّة لمواقفها، فانحاز البعض إلى "النظام السوريّ" ضدّ "المرتزقة" وضدّ تدخُّلات "الأمريكان والروس والأتراك ودول الخليج"، وانقسمت الأحزاب الفلسطينيّة في مواقفها؛ فأثّر ذلك على علاقة حماس بدمشق وانحياز أطراف فلسطينيّة أخرى في محور المواجهة (كأحمد جبريل). وكما هو معروف، دفع الفلسطينيّون ثمنًا لهذه التوازنات والمواقف؛ حيث جرت اعتداءات على الفلسطينيّين وتهجير الآلاف من مخيّم اليرموك. ونظرًا لمحوريّة سوريّا في محور "الممانعة والمقاومة"، انحازت أحزاب وأطراف سياسيّة ومجتمعيّة إلى "وحدة سوريّة"، ودفاعًا عن الموقف المؤيِّد للنظام السوريّ. ورأى الكثيرون من الفلسطينيّين أنّ ما يحدث في سوريا هو جزء من مؤامرة كبرى تقودها أطراف خارجيّة، وأنّ على الفلسطينيّين الوقوف مع النظام السوريّ، لأنّ عدم الوقوف معه يعني "تصفية للقضيّة الفلسطينيّة" ويصبّ في غير صالح تحالف محور المقاومة. ويمكن لنا القول إنّ بعض أحزاب اليسار الفلسطينيّ رأت أنّه، بالرغم من أخطاء النظام السوريّ، من الواجب الوقوف بجانب النظام السوريّ. ونجد تجلّيات هذه السجالات حول سوريّا في الفضاءات العامّة والجامعات والمراكز الثقافيّة والحراكات الشبابيّة. ومن نافل القول هنا أنّ الخلاف حول سوريّا هو الخلاف المركزيّ الأساسيّ لتقييم الفُرَقاء الفلسطينيّين لِما وصل إليه حال الوضع العربيّ وآثاره على القضيّة الفلسطينيّة.

وكذلك ينسحب الأمر على تشخيص هؤلاء الفرقاء لدور تركيّا المتعاظم في المنطقة، إذ ترى بعض التيارات السياسيّة، وخاصّه الإسلاميّة منها في قِطاع غزّة، أنّ المساعدات الإنسانيّة والثقافيّة والمنح الدراسيّة التي تقدّمها الحكومة التركيّة وشبكة المنظّمات الأهليّة التركيّة تعيد الاعتبار لتركيّا لاعبًا أساسيًّا في المنطقة. هذا التأثير ليس حكرًا على الجانب السياسيّ؛ فلتركيّا المعاصرة تأثير كبير على تمثُّلات الفلسطينيّين بتخيُّلات عمّا في الإمكان تسميته استعادة "العثمانيّة الجديدة"، حيث لنا أن نشخّص أنّ ثمّة ولعًا لدى أجيال كثيرة من

[1] Hobsbawm Eric, L'Ère des révolutions: 1789-1848, Fayard, 1970; Éditions Complexe, 1988.

[2] انظر الدراسة التالية: السقّا، أباهر، أثر "الثورات" وَ "الانتفاضات" العربيّة على القضيّة الفلسطينيّة، المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدارسات الإستراتيجيّة، مسارات، 2014.

شباب الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة والقدس بالنماذج التركيّة عبر البرامج والمسلسلات التركيّة وشيوع الأنماط الاستهلاكيّة الجديدة التركيّة (من حجاب وموسيقى وغير ذلك). كذلك تقوم السياسات السياحيّة والتجاريّة التشجيعيّة تجاه الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة والقدس بدور في تحويل السوق الفلسطينيّ إلى سوق تركيّ وتعاظم أثر ذلك على التمثيلات السالفة الذكر. ويرى الكثير من هؤلاء أنّ النموذج التركيّ "الحداثيّ" المازج بين الأصالة والحداثة نموذجٌ يُحتذى به على العكس من النموذج العربيّ الفاشل. ولقد قامت الشعبويّة التركيّة "العثمانيّة الجديدة"، بقيادة أردوغان، بتمثُّلات ترى فيه "بديلًا ناجحًا وناجعًا" إسلاميًّا عوضًا عن النماذج العربيّة الفاشلة.

ومنذ بداية الأحداث، عمل الفرقاء الفلسطينيّون على استغلال الأحداث لتحقيق مكاسب سياسيّة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت الرسميّة الفلسطينيّة ممثَّلةً بالسلطة الفلسطينيّة باستغلال الأحداث في مصر لتجريم حركة حماس نتيجة لعلاقاتها مع حزب الإخوان المحظور، وكذلك أسهمت العلاقات الصراعيّة للأحزاب العربيّة مع أحزاب الإسلام السياسيّ في بلادهم في تصاعد الهجوم على حركة حماس ونموذجها باعتباره امتدادًا لتيّارات الأحزاب السياسيّة في مصر وتونس وغيرهما. كذلك فجّرت هذه الأحداث مجموعة من الهجومات لبعض الكتّاب والإعلاميّين العرب ضدّ الفلسطينيّين محمِّلين إيّاهم مآسي المنطقة، أو متّهِمين إيّاهم بأنّه بسبب القضيّة الفلسطينيّة قُمِعت الحرّيّات، واعتُدِيَ على حقوق الشعوب العربيّة باسم القضيّة الفلسطينيّة، ودفعت بعض الدول العربيّة ثمن القضيّة الفلسطينيّة. ونذكّر هنا بأنّ هذه الهجومات لأقطاب عربيّة مختلفة ضدّ الفلسطينيّين ليست جديدة؛ فكما هو معروف قامت الأنظمة والأحزاب دومًا بدَوْر لاستخدام القضيّة الفلسطينيّة كورقة لكسب المشروعيّات. وانساق بعض الفلسطينيّين إلى ردّات فعل شعبويّة ضدّ هذه التصريحات والحملات الإعلامية المنظّمة من تغريدات أو هجومات بردّات فعل تَوْتيريّة.

ومنذ انطلاقة الأحداث، تبدّى للفلسطينيّين أنّ ثمّة انقلابًا تاريخيًّا قد حدث، ألا وهو تراجع دَوْر تمثُّلات "الضحيّة" وَ "البطولة" وَ "الفداء" التي مثّلها الفلسطينيّون تاريخيًّا في المخيال العربيّ؛ وأضحت معاناة مجموعات من شعوب عربيّة مختلفة في اليمن وليبيا وسوريا تُوازي حجم الظلم والقهر والمعاناة التي يتعرّض لها الفلسطينيّون وإن اختلفت السياقات وطبيعة الصراعات. وأدّى ذلك إلى تغيُّرات مسَّت بمركزيّة القضيّة الفلسطينيّة باعتبارها قضيّة العرب الأولى، وإلى الْتهاء الشعوب العربيّة بقضاياها المحلّيّة ومآسيها التي خلّفتها الأحداث في الوطن العربيّ وتراجع حضورها إعلاميًّا. ورغم أنّ المحاولات الأولى للتشبيك بين المجموعات الشبابيّة العربيّة لخلق تداخل للمحلّيّ والقوميّ كان قد أعطى زخْمًا لروح متجدّدة في بداية الأحداث، لم تتمكّن هذه المحاولات من خلق بدائل عن التقاعس الرسميّ العربيّ. كذلك لم تُفلح هذه الحركات الشبابيّة في تغيير المشهد الفلسطينيّ، وذلك لغياب الحاضنة الاجتماعيّة، ولدَوْر السلطتين الحاكمتين في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة في منع الاحتجاجات ومحاولة احتكار الفضاء العامّ، ولبقائها حركاتٍ افتراضيّةً. وأدّى ذلك إلى تنامي الشعور بالفشل والإحباط والعزوف عن ممارسة السياسة، وتنامي الحراكات الفرديّة وأشكال المقاومة الفرديّة بسبب غياب الأشكال الجمعيّة للمقاومة.

فضلًا عن هذا، أدّى ذلك أيضًا إلى استحضار بعض التمثُّلات الجديدة القديمة لبعض أقطاب الوطنيّة الفلسطينيّة ودُعاتها؛ فراح البعض يكتب عن "خذلان العرب" دون التفريق بين الرسميّ والشعبيّ، وانبرى آخرون يدافعون عن خصوصيّة ثقافيّة فلسطينيّة "كنعانيّة" تستحضر خطابات "قطْريّة" تحاول إعادة تملُّك الإرث القديم للحضارات القديمة والتي تنتشر في بعض بلدان المشرق على حساب الهُويّة العربيّة، مدّعية فوقيّة "الحاضرة العربيّة" على "البادية". وذهب البعض إلى الادّعاء أنّنا "لسنا عربًا"، وبدأت عمليّات سلخ الذات والاستخفاف بالهُويّة العربيّة وبالأمّة العربيّة كأحد تجلّيات هذه الأزمة المتعاظمة. كذلك شكّلت التوجّسات والتخوّفات من انبعاث أو تولّد توجّهات طهرانيّة دينيّة، وبروز تيّارات كداعش والنصرة والجماعات السلفيّة في مصر وليبيا واليمن وغيرها، والاعتداءات على الكنائس والطوائف، شكّلت هاجسًا للمسّ بالتآخي الطائفيّ بين الفلسطينيّين، وبدأت تظهر للكثيرين مخاوف من تعاظم الخطاب التكفيريّ، وأَسْلَمة المجتمع بالقوّة والاعتداء على الحرّيّات العامّة، كما يحدث في فضاءات عربيّة كثيرة؛ وهو ما من شأنه أن يَحْرف البوصلة. كما أدّت الأحداث خلال الأعوام السبعة الماضية إلى تنامي الشعور بأنّ الصراع العربيّ الإسرائيليّ بدأ يتأكّد على أنّه صراع فلسطينيّ إسرائيليّ. وربّما قد يكون من الحريّ بنا التذكير بأنّ الأنظمة العربيّة تسير تبعًا لسير الرسميّ الفلسطينيّ نحو التطبيع، بل

يرى البعض أنّ الرسميّ الفلسطينيّ بدعواته المستمرّة باستقدام العرب والمسلمين لزيارة الأراضي المحتلّة يُشَرْعِن باب التطبيع على مصراعيه.

ويمكن لنا القول إنّه بعد سبع سنوات قاسية من اندلاع الأحداث في الوطن العربيّ، لا زال الصراع العربيّ - «الإسرائيليّ» يعمل وَفق الأسس التي سبقت «الثورات» وَ «الانتفاضات العربيّة»؛ أي استمراريّة العلاقات الاعتياديّة بين بعض الدول العربيّة وَ "إسرائيل" وبقاء معاهدات السلام والتفاهمات. أمّا الجديد، فهو بدء الحديث عن تفاهمات جديدة بين بعض الدول الخليجيّة وإسرائيل، وهو ما ظهر في أكثر من مناسبة كظهور لقيادات سعوديّة وخليجيّة على قنوات إسرائيليّة، ومشاركات لخليجيّين وعرب في مؤتمرات ولقاءات إسرائيليّة، وبروز تحالفات جديدة تقودها دول الخليج، وفي مقدّمتها السعوديّة في حربها على اليمن، وحروبها ضدّ إيران وحروب حلفائها في المنطقة. وما زال الرسميّ العربيّ يكرّر مقولات الرسميّ الفلسطينيّ تحت مبرّرات «الفلسطنة» التي سمحت لبعض الأنظمة العربيّة في الماضي بعدم تدخّلها في الصراع؛ على اعتبار أنّ أصحاب القضيّة «يقرّرون ما يريدون»، وأنّ الفلسطينيّين هم «أصحاب القضيّة»، وهم المعنيّون -في نظر الرسميّات العربيّة- بالصراع، بمعنى طغيان خطاب يستحضر مقولة «القرار الوطني الفلسطينيّ المستقلّ»؛ وتحديدًا حين يدخل الأخير في أزمة مع نظام عربيّ ما؛ ويهمّشه حين يكون هناك إجماع عربيّ لإقرار مبادرة ما مثل «المبادرة العربيّة للسلام»؛ ممّا أبقى على استمراريّة حالة الضعف، وأسهم في عدم خلق ميكانيزمات جديدة لتخطّيه. وبقيت كذلك الخطابات الفلسطينيّة الرسميّة تستخدم العبارات نفسها للممارسات السياسيّة التبريريّة؛ مثل: «ضعف العرب»، وتعرُّض الفلسطينيّين للضغوط الرسميّة العربيّة، في حين أنّ مواقف الأخيرة (السلطة الفلسطينيّة) «صُلبة وقائمة على الثوابت»...[3] وحتّى اللحظة ليس ثمّة إشارات قريبة لإمكانيّة حدوث تغيُّرات جوهريّة على شكل الصراع الفلسطينيّ- «الإسرائيليّ» وتوسيعه ليستعيد كَيْنونته كصراع عربيّ إسرائيليّ، وذاك بفعل عمليّات التهميش المنظَّمة للشعوب العربيّة.

وتبدّلت خارطة التحالفات الفلسطينيّة العربيّة. على سبيل المثال، ساءت العلاقة بين مصر وحماس، بعد اتّهام مصر لتيّارات قريبة من حماس بالتدخّل في مصر وبدعم جماعات "إرهابيّة" في سيناء والعريش. وأثّر ذلك على المجتمع الفلسطينيّ في قِطاع غزّة نتيجة لسياسة الإغلاق الكامل لمعبر رفح الحدوديّ، أو بالأحرى ازدياد عدد أيّام إغلاقه؛ إذ تعاظم تعامل السلطات المصريّة مع قِطاع غزّة بمنطق أمنيّ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ جمهوريّة مصر العربيّة تغلق معبر الحدود الفلسطينيّة المصريّة منذ عام 1978 (العام الذي فيه كانت زيارة السادات للكنيست الإسرائيليّ وتفتح المعبر وَفق آليّات محدّدة وفئات محدّدة وساعات محدّدة، ومتغيّرة حسب السياق، تارة ضمن آليّات ترحيل جماعيّة واحتجاز مئات المسافرين في مَنفذ رفح الحدوديّ أو في أقبية مطار القاهرة، أو عبْر نظام وضع الاسم ضمن كشوف خاصّة، ممّا يسمح بآليّات دخول وخروج من القِطاع تمرّ عبْر موافقة مسؤولين أمنيّين مصريّين ووكلاء لهم من الفلسطينيّين والمصريّين عملوا على أخذ مبالغ ماليّة على شكل هدايا أو عن طريق أموال منقولة. لذا، إغلاق معبر رفح ليس جديدًا، بل إنّ الجديد هو إغلاقه على نحوٍ كامل لأشهر وسنوات كما يجري منذ إحدى عشرة سنة. وثمّة روايات أهليّة تتحدّث عن وجود كشوف تُقدَّم بالتوازي عبْر شبكات تقوم بأخذ مبالغ ماليّة طائلة من الراغبين في السفر مقابل وضع أسمائهم على لائحة الكشوفات، وكذلك مقولات عن ممارسات زبائنيّة وفصائليّة تجعل السفر خاصًّا بمجموعات قليلة جدًّا من السكّان، يجري رسميًّا حصرهم في المرضى وأصحاب الإقامات والجوازات الأجنبيّة وبعض طلبة الجامعات.

ورافقت ذلك عودةُ دَوْر مصر في إنجاز المصالحة الفلسطينيّة المتعثّرة؛ في حين تصاعد الخطاب الاتّهاميّ لبعض وسائل الإعلام المصريّة، وتحميلها الفلسطينيّين المسؤوليّة عن الكثير من القضايا الداخليّة المصريّة، كحرق الكنائس، والاعتداء على السجون، وتهريب المعتقلين من الجماعات الإسلاميّة المسلّحة، واتّهام حماس بمسؤوليّتها المباشرة، وتوجيه اتّهام للرئيس المصريّ المخلوع محمّد مرسي بالتخابر مع حركة حماس، وكذلك الحال بالنسبة لحادثة الهجوم على الجنود المصريّين، والتضخيم من أثر شبكات التهريب على جانبَيِ الحدود على شحّ الموادّ الغذائيّة والتموينيّة على مناطق شمال سيناء والعريش، وتكبيد المواطن المصريّ خسائر هذا التهريب... تساوقت أطراف من إدارة الانقسام الفلسطينيّة مع هذه الحملات لتوجيه الاتّهامات إلى حركة حماس والتي أدّت في نهاية المطاف إلى إحكام الحصار على

[3] السقّا، أباهر، أثر "الثورات" وَ "الانتفاضات" العربيّة على القضيّة الفلسطينيّة، المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة، مسارات، 2014.

قِطاع غزّة. وعلى صعيد آخر، بات واضحًا انحياز الرسميّ الفلسطينيّ في التحالفات الجديدة، ومشاركة رئيس السلطة ومسؤولين في الأجهزة الأمنيّة في اجتماع قمّة الرياض ومؤتمرات "محاربة الإرهاب"؛ وهو ما دفع إلى تنامي شعور لدى فئات كثيرة من المجتمع الفلسطينيّ بأنّ هذه التحالفات تخدم مصالح الأمريكان وحليفتهم في المنطقة إسرائيل، وإلى انبعاث تخوّفات من انعكاسات "صفقة القرن" المزمع نشرها خلال الأسابيع القادمة والضغوط التي تقع على السلطة الفلسطينيّة، يرافقها شعور بتصفية القضيّة الفلسطينيّة.

خاتمة:

تتبدّى الأزمة الاستيهاميّة التي يعيشها المجتمع الفلسطينيّ متداخلةً مع أزمات المجتمعات العربيّة الأخرى المثقَلة بقضاياها الداخليّة وتناحراتها، وتتأثّر بوقوع هذه المجتمعات تحت سيطرة خطابات الرسميّ العربيّ الداعية إلى الانسحاب من الصراع، والتساوق مع استيهامات الرسميّ الفلسطينيّ بأنّه يدير "دولة"، واستبطان هذه الخطابات من قِبَل الكثير من المجموعات العربيّة التي تُشِيع أنّ الفلسطينيّين يعيشون في "دولة تحت الاحتلال"؛ وهو ما يفرز تمثُّلات جديدة لدى الفلسطينيّين والعرب. مقابل هذه التمثُّلات التي تشوّه الواقع الاستعماريّ للفلسطينيّ، ثمّة توجُّهات أخرى تحدث في المجتمعات العربيّة عبْر تحرّكات خجولة للناشطين في حملات المقاطعة الاقتصاديّة والأكاديميّة لإسرائيل. ويمكن لنا أن نعتبر التحرّكات الخجولة في تونس والعراق ولبنان ومصر والكويت، الموجَّهة ضدّ مشاريع التطبيع وتشكيل جماعات ضاغطة فيها، بمثابة إشارات إلى بقاء القضيّة الفلسطينيّة قضيّة مهمّة بالنسبة لكثير من العرب، ومن المرجّح أن تتغيّر هذه المعطيات بتغيّر الأحداث في فلسطين؛ إذ يظهر لنا أنّه منذ إعلان نيّة الإدارة الأمريكيّة نقل سفارتها إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ظهرت حراكات في العراق وتونس والمغرب من المرجّح أن تتّسع، ومن شأنها أن تعيد الاعتبار للقضيّة الفلسطينيّة بوصفها قضيّة عربيّة. وأخيرًا فإنّ تعاظم المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ نفسه وتجدُّد ميكانيزمات الصراع فيه بعد فشل حلّ الدولتين سيعمل على ديمومتها قضيّةً للعرب.

***د. أباهر السقّا هو أستاذ مشارك في دائرة العلوم الاجتماعيّة والسلوكيّة، جامعة بير زيت.**

الثورة السوريّة وموقف الفلسطينيّين:

مفارقة الموقف بين المؤيّدين والمعارضين

مسلم محاميد*

مدخل:

أذكر ذلك اليوم الذي اتّصل بي فيه أحد أصدقائي، مهنّئًا بسقوط نظام حسني مبارك في مصر وتغلُّب "الروح الثوريّة" وبزوغ "إرهاصات الحرّيّة كأشعّة الشمس في يومٍ صافٍ". وكانت مفاجأتُه حين كان ردّي عليه فاترًا شيئًا ما. ولـمّا سأل عن سبب فتوري وعدم تحمُّسي لـ أجبته: أشدّ ما أخشاه أن ينتقل بنا هذا "الربيع العربيّ إلى ما هو أشدّ من خريف لا ربيعَ بعده".

إنّ هذا التغيير المفاجئ الذي داهم عالمنا العربيّ من ثورات، بدأت شرارتها من تونس، ثمّ سرعان ما انتشرت في معظم أرجاء الوطن، لم يكُن تغييرًا مخطَّطًا له، ولم يكن خلفه أجندات غربيّة ولا عقول استعماريّة. بل كان انتفاضةً شعبيّة وَقودُها عقودٌ طويلة من القهر والظلم والقمع، أدّت إلى ذلك الرفض وتلك الصرخة التي تمثّلت في تلك الهبّة الشعبيّة الممتدّة على أجزاء الوطن.

وما يُثْبت ذلك ويدلّ عليه هو أنّ مَن شاهد وسائل الإعلام الغربيّة والإسرائيليّة في تلك الفترة، كان في مقدوره أن يقرأ -بسهولة فائقة- تلك الحيرة وذلك التساؤل في عيون المحلّلين والخبراء، الذين وقفوا في البداية مكتوفي الأيدي لا يلوون على شيء، ولا يستطيع أيّ منهم أن يسهم بتحليل شافٍ لِما يحدث أو طرح رأي سديد بشأنه.

لكن العقليّة الأمريكيّة والغربيّة عمومًا لم ترضَ -على ما يبدو-أن تقعد جانبًا، بل عملت على النظريّة ذاتها والأساس ذاته اللذين تنتهجهما حديثًا حيال جميع الثورات. أقصد النظريّة التي يتبنّاها الغرب والتي مُفادُها أنْ لا حاجةَ للتدخّل فعليًّا، بل الأفضل هو ركوب الثورات وتوجيهها حسب الأَجِنْدات الغربيّة، والوصول إلى الهدف المرجوّ من خلالها، وجعْلها تخدم المصالح الغربيّة من حيث لا تدري وهي تحسب أنّها تُحْسن صُنعًا.

في هذه العجالة، لا مجال لاستعراض جميع الجوانب السياسيّة والعسكريّة التي رافقت هذه الثورات، والوقوف عليها من باب التحليل السياسيّ أو العسكريّ، ومن باب توضيح كيفيّة تغلغل الإرادة الغربيّة وتمكينها في هذه الثورات، بل سنكتفي في إبراز هذه الحقيقة -وهي أنّ هنالك أهدافًا غربيّة تَبِعَت هذه الثوراتِ-بغية محاولة الإجابة عن تساؤلنا في هذه المقالة. وهذا التساؤل هو:

كيف، ولماذا برز ذلك التناقض وتلك المفارقة في الموقف من الثورات في ما سُمّي الربيعَ العربيّ، وبخاصّة حيال الثورة السوريّة، وعلى نحوٍ أخصّ من قِبل الفلسطينيّين؟ ولماذا كانت هذه الخصوصيّة في النقاش اليوميّ والفضاء العامّ للثورة السوريّة؟

للإجابة عن مثل هذا التساؤل، لا بُدّ من إجمال رأينا في عدّة نقاط:

أوّلًا – الموقف من "الربيع العربيّ" بصورة عامّة:

نذكرُ أنّ جميع العرب التفّوا حول تأييد الثورات في البداية، وقالوا بوجوب إسقاط الأنظمة الغاشمة والقامعة لشعوبها. وكانت الفرحة عارمةً حين سقط زين العابدين بن علي وفرّ من تونس. ما زلنا نذكر ذلك الشيخ الذي رسختْ في قلوب الملايين جملته الشهيرة: "هَرِمْنا حتّى رأينا هذه اللحظة". وما زلنا نذكرُ الفرحة التي عمّتْ أوساطًا كثيرةً حين أعلن عمر سليمان عن تنحّي حسني مبارك عن الحكم. وما زلنا نذكر كيف جعل كثيرون الرئيس الليبيّ معمّر القذّافيّ أضحوكةً حين ردّدوا مقولته: "بيت بيت، زنجة زنجة" وكانت فرحتهم غامرة حين تمّ التخلّص من حكمه.

كلّ ذلك كانَ يُنقَلُ تباعًا عبْر شاشة قناة الجزيرة القَطَريّة، التي كانت المصدر الأوّل والأخير الموثوق به لدى معظم مَن تابعوا هذه الأحداث، والذين طالما سخروا من وسائل الإعلام التي كانت تروّج للأنظمة التي هبّت في وجهها الشعوب.

في ظلّ ما حدث في العالم العربيّ، كان الشعب العربيّ السوريّ قد تأثّر بما رأى مِن حوله، وكانت بوادر الثورة عام 2011 قد بدأت بالظهور، رغم أنّ النظام كان يروّج من خلال إعلامه أنّ ما حدث في بعض الدول العربيّة لن ينتقل إلى سوريا.

لكنْ وكامتداد طبيعيّ، بدأت الثورة السوريّة فعلًا. ومَن عايش تلك الأيّام وراقب الأحداث جيّدًا، لاحظ أنّ الثورة السوريّة بدأت بالهتاف والغناء وبسلميّة مُطلقة. وحتّى بعد أن قمع النظام المتظاهرين وقتَلهم، وبرز ضمن هذه الثورة مصطلح "التشبيح"، بعد كلّ ذلك وبالرغم منه، استمرّت سلميّة الثورة، والمطالبة السلميّة بأن يتنحّى الرئيس.

أمّا الموقف من هذه الثورة في سوريا، فقد كان غير واضح بسبب التعتيم الكبير الذي فُرض على الأحداث. ولعلّ الثورة في سوريا كانت أقلّ الثورات شفّافيّةً حتّى اليوم، مع محاولات جميع الأنظمة في البلاد التي حدثت فيها الثورات أن تعتّم على ما يحدث، ولا سيّما في كلّ ما يتعلّق بموقف الشعب من هذه الأنظمة، أو بممارساتها حيال شعوبها.

ثانيًا – عسكرة الثورة في سوريا ورائحة الأَجِنْدات الدخيلة:

بدأت الثورة في سوريا تحديدًا في الـ 18 من آذار عام 2011 م. ولا شكّ أنّ هذه الثورة، شأنُها في ذلك كشأن الثورات الأخرى، لم تكن سوى هبّة شعبيّة عفويّة لم يُخطَّط لها من قبلُ، ولم يقُدْها حزبٌ ولا طائفة ولا جهة غربيّة أو غيرُها. بل هي هبّة صرخت في وجه القمع والظلم الذي دام لعقود. وهذه الثورة -كما ذكرنا-هي أكثر الثورات سلميّةً في ما سُمّي "الربيع العربيّ".

لكنْ، وبعد عدد من الشهور السلميّة، بدأت عسكرة الثورة السوريّة. هذه العسكرة يمكن وصفها على محورين:

المحور الأوّل – العسكرة كردّة فعل طبيعيّة على ممارسات النظام: من الطبيعيّ أنّ كلّ ثورة يمكن أن تكون مصحوبة بالعنف المتمثّل بحمل السلاح واستعماله. وهذا هو مفهوم أيّ نشاط عسكريّ ضمن مصطلح: "الحرب"، بغضّ النظر عن حجم هذه الحرب أو تعريفها كحربٍ تقليديّة أو حرب عصابات أو ثورة أو غير ذلك. ومع هذا، فلقد تروّى السوريّون كثيرًا قبل أن يُشهروا سلاحَ دفاعهم في وجه النظام.

بعد عدد من الأشهر، بدأت عسكرة الثورة. وهذه العسكرة كانت **عسكرةً دفاعيّة** لا **عسكرة هجوميّة**، بخلاف ما حدث في كثير من الثورات العالميّة عبر التاريخ. وهذا يُرصد لصالح الثوّار السوريّين. لكن عنف النظام أجبر السوريّين على حمل السلاح، وهو ما ساعدت على حدوثه عوامل كثيرة. فالإمعانُ في قتل الثوّار وتعذيبهم من قِبل النظام جعل الأصوات التي تنادي بعسكرة الثورة تزداد وترتفع. وكذلك بعض المنشقّين عن الجيش والذين عادوا إلى صفوف الشعب استعملوا خبرتهم وثقافتهم العسكريّة وأسهموا في عسكرة الثورة.

المحور الثاني – تدخّل الجيوش الخارجيّة: هذا المحور يعيدنا إلى ما ذكرناه في المدخل، وهو أنّ الأَجِنْدات الغريبة لم تقف مكتوفة الأيدي، بل حاولت الركوب على هذه الثورات للوصول إلى أهدافها ومطامعها. وهذا المستوى من العَسكرة هو أعلى وأشدّ خطورة من

المستوى الذي ذكرناه في المحور الأوّل. فعسكرة الثورة، كردّة فعلٍ مضادّة لممارسات جيش النظام، تبقى ضمن الإطار الداخليّ والمحدود مقارنةً بالمستوى الذي يُتيح للقوى الخارجيّة أن تتدخّل في الشأن الداخليّ.

وفي الثورة السوريّة كان التدخّل الأجنبيّ على وجهين: الأوّل، هو الوجه الذي تدخّلت فيه الولايات المتّحدة الأمريكيّة ومَن والاها في الثورة، والثاني هو تدخّل روسيا ومَن والاها إلى جانب النظام. وهكذا، فقد فقدت سوريا بوصلتها نظامًا وثورةً، وأصبحت في يد الأقطاب المتناحرة والأطراف المتنازعة عليها وعلى مقدّراتها وموقعها الإستراتيجيّ ومكانتها الهامّة.

وعلى نحوٍ ما هو متّبَع وطبيعيّ، حين ينشب خلاف في داخل البيت يستدعي تدخّل الغرباء، فإنّ الغرباء -على وجه العموم- يحاولون الاستفادة من تدخّلهم؛ فبدلًا من أن يُصلحوا ذات البَيْن، يجعلون النزاع يتفاقم من أجل أن يحظَوْا بمقدّرات هذا البيت ويسيطروا عليه. ويحدث الأنكى من هذا حين تكون هذه الأطراف متصارعة متنازعة على المقدّرات وطامعة أصلًا بها. وهكذا فقد انتُهكت حقوق الأبرياء وانتُهك الوطن بين مَن استجلبه النظام ومَن جاء باسم مساندته للثورة.

ثالثًا – موقف الشعب الفلسطينيّ المتناقض من الثورة السوريّة: لم يكن موقف الشعب الفلسطينيّ واضحًا من الثورة السوريّة في البداية. فجميع الأطراف كانوا على شيء من الترقّب والتساؤل، ووسط التعتيم الكبير وقف الجميع حائرين. وحين أخذت الأمور تتفاقم وتتعقّد، بدأ رذاذ المعلومات يصل إلى هنا وهناك، حتّى أصبح هؤلاء الحائرون قادرين -من وجهات نظرهم-على الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك. وهذا الميلُ أو الانحياز حرّكه الكثير من العوامل الذاتيّة والحزبيّة والأيديولوجيّة التابعة لهم، لا بناء على الحدث الحقيقيّ الذي ما يزالون يفتقدون المعلومة الكافية والشافية عنه إلى اليوم.

إنّ جميع الثورات التي حدثت في العالم العربيّ، خلال ما سُمّي الربيع العربيّ، لم تكُن على ذلك التناقض والحيرة والاهتمام من قِبل أبناء الشعب الفلسطينيّ. فكما ذكرنا، كان معظمهم يقفون إلى جانب الثورات ضدّ الأنظمة، وقد أبدَوْا فرحهم الكبير حين سقطت هذه الأنظمة. أمّا في ما يتعلّق بالقضيّة السوريّة، فتجدهم يُبدون بها اهتمامًا، ربّما أكثر من السوريّين أنفسهم، سواء كان ميلهم إلى النظام أو ضدّه. وهنا يكمن التساؤل الكبير: لماذا يُبدي الفلسطينيّونَ ميلًا كبيرًا إلى طرف ما في سوريا، أكثرَ ممّا كان يهمّهم في البلاد العربيّة الأخرى؟

في الحقيقة، كثيرًا ما يُدفع هذا الميل إلى هذا الطرف أو ذاك بدوافع المائل لا بدوافع الحقيقة والموضوعيّة. وإنّنا ندلّل على ما نقول بأمرين: الأوّل هو أنّ هنالك شبه اتّفاق بين أصحاب فكر سياسيّ أو فئويّ أو حزبيّ أو طائفيّ معيّن حول موقفهم وميلهم إلى طرف دون آخر. وهذا الاتّفاق في الحقيقة غريبٌ جِدًّا. فالسؤال المطروح: أليس عجيبًا أن يتّحد أبناء حزبٍ ما أو حركةٍ ما دون استثناء تقريبًا حول ميلهم إلى طرف ما في القضيّة السوريّة، في الوقت الذي قد يختلفون فيه على مبادئ حزبهم أو أيديولوجيّتهم؟ أليس هنالك مَن يعارض مَيل الحزب أو الفئة ويتّخذ موقفًا آخر؟ أم إنّ ما يراه الحزب أو الفئة هو من باب الفرض الذي تُمنع مخالفته؟

والثاني هو أنّ هنالك توافقًا ما في الرأي وقبولًا لأصحاب الرأي المخالف وللخصوم إذا كانوا يميلون إلى الطرف ذاته؛ فقد تجد العلمانيّ متّفقًا مع المتديّن أو العكس إذا كان الطرفان مائلَيْن إلى الطرف نفسه.

فبصورة موضوعيّة، وللوهلة الأولى، يمكن تقسيم الموقف الفلسطينيّ من الثورة السوريّة إلى قسمين: قسم يؤيّد النظام ويرى فيه الحامي الوحيد والمحافِظ على ثوابت القضيّة العربيّة والواقف في وجه الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل، والممانع الذي يشاكس ويناور العدوان الخارجيّ عسكريًّا وسياسيًّا من أجل الحفاظ على بنْية الوطن. وفي المقابل، يرى هذا القسم أنّ الثوّار والمعارضين هم وكلاء لتمكين أَجِنْدات دخيلة، الهدف منها النيْل من الوطن وتغيير وجه المنطقة إلى ما يخدم المصالح الأجنبيّة. والذين يتبنّون هذا الموقف هم بعض العلمانيّين وبعض الشيوعيّين وغيرهم. أمّا القسم الثاني، فهو مَن يرَوْن عكس ما يراه القسم الأوّل. فبالنسبة لهؤلاء، النظام هو نظام قاتل فاشيّ ظالم، يقتل الناس الأبرياء في سبيل البقاء في السلطة. ومنهم مَن يذهب إلى أنّ هذا النظام يخدم الأَجِنْدة الروسيّة والأَجِنْدة الفارسيّة التي لا تقلّ طمعًا عن غيرها من الأَجِنْدات الدخيلة في المنطقة. وهؤلاء هم الإخوان المسلمون والإسلاميّون

الآخرون وغيرهم. وبين هؤلاء وهؤلاء، نجد كثيرين يقفون على محور التأييد إلى هذا الجانب أو إلى ذاك الجانب، كلٌّ منهم يجد موقعه على المحور حسب تطرّفه أو اعتداله في مَيْله إلى هذا الجانب أو ذاك.

إنّ الموقف الذي يتبنّاه الفلسطينيّون من القضيّة السوريّة خاضع -في كثير من ثقله-إلى مَيْلهم السياسيّ أو الفكريّ كما ذكرنا. لذا، ليس من المستغرَب أن تجد على صفحات التواصل الاجتماعيّ نقاشات حادّة تصل إلى حدّ تبادل السباب أو الإهانات لمجرّد الاختلاف في هذه القضيّة. وكذلك في المجالس اليوميّة كثيرًا ما كان العنف الكلاميّ والجسديّ سيّد الموقف في أيّ نقاش حول القضيّة السوريّة بين مؤيّدي الثورة ومؤيّدي النظام.

ولقد ذكرنا أنّ المصدر الإعلاميّ الأوّل والأخير للمعلومات حول ما سُمّي "الربيع العربيّ" كان قناة "الجزيرة" القَطَريّة. لكنّ اللافت أنّ هذه القناة أصبحت في مصافّ الأعداء عند مؤيّدي النظام السوريّ. ففي البداية، صفّق هؤلاء كثيرًا لقناة "الجزيرة" التي مدّتهم بالتغطيات المتلاحقة حول الثورات العربيّة، وكانت مصدرهم الأهمّ، والأكثر احترامًا، في حين لم يعيروا أيًّا من قنوات الأنظمة العربيّة اهتمامًا. أمّا خلال الثورة السوريّة، فقد انقلبت "الجزيرة" إلى عدوّ شرس، لأنّها استمرّت في تأييد الثورات العربيّة ضدّ الأنظمة، وأصبحت القنوات السوريّة، والقنوات المؤيّدة للنظام السوريّ -كقناة "المنار" التابعة لحزب الله، وقناة "الميادين"-هي المصادر الإعلاميّة الموثوقة.

واللافت أيضًا أنّ هنالك انفلاتًا واضحًا للضوابط لا يقتصر على مستوى النقاش أو السلوك في جدال المخالفين، بل يتعدّاه إلى مستوى أكثر خطورةً، وهو تبنّي أفكار قد تزعزع أركان الثوابت الوطنيّة والدينيّة. فكيف يمكن أن نفسّر- تأييد مؤيّدي النظام للتدخّل العسكريّ الروسيّ في سوريا واعتباره بطولة وإنسانيّةً ودفاعًا عن السوريّين وعن القضيّة العربيّة، متجاهلين أطماع روسيا في الوطن العربيّ، متعامين عن أَجِنْدتها الطامعة؟

وكيف يمكن تفسير تأييد بعض مؤيّدين الثورة للتدخّل الأجنبيّ الآخر، ولوجود أَجِنْدات مشبوهة في سوريا، واعتبار كلّ ذلك دعمًا للأبرياء السوريّين؟

الخلاصة:

يبدو أنّ الفلسطينيّين تبنَّوْا مواقفهم حيال القضيّة السوريّة من خلال إيمانهم أو معتقداتهم السياسيّة والفكريّة وبنَوْا حولها تأييدهم لطرف دون آخر. وهذا الأمر يبدو في حدّة النقاشات والعداء الواضح الذي سرعان ما يظهر من بداية أيّ نقاش بين شخصين يتبنّى كلّ منهما طرفًا دون آخر. بل ثمّة ما هو أكثر من ذلك؛ فقد تبلغ هذه النقاشات حدّ التخوين. فمؤيّدو النظام يتّهمون مؤيّدي الثورة بالخيانة والرجعيّة ودعم الأَجِنْدة الصهيوأمريكيّة في المنطقة، ومؤيّدو الثورة يتّهمون مؤيّدي النظام بالخيانة وتأييد الأَجِنْدة الروسيّة والفارسيّة في المنطقة.

وبين هؤلاء وأولئك، يمكن القول إنّ هذا التعصّب الفلسطينيّ في تأييد طرف دون آخر في القضيّة السوريّة هو أمر مستغرَب، ينبع من دوافع أيديولوجيّة وحزبيّة تُدار عاطفيًّا لا موضوعيًّا. كذلك تحوّلت هذه النقاشات إلى نقاشات شخصيّة يشعر كلّ طرف فيها بالمهانة حين يخالفه الطرف الآخر الرأي. ومع شحّ المعلومات وكثرة التعتيم، ومع تعقيد القضيّة السوريّة بكثرة الأطراف والأَجِنْدات الدخيلة التي تدخّلت فيها وأصبحت تنهش الوطن باسم الإصلاح، فإنّ الفلسطينيّين يتناحرون حول القضيّة السوريّة وكأنّهم موجودون داخل دائرة الحدث، يَعْلمون كلّ ما يحدث، وكلّ منهم متمسّك برأيه دون الآخر، ويتّهم الآخر بالجهل والعمالة والخيانة.

كلّ ذلك يحدث، والأَجِنْدات الدخيلة، سواء في ذلك تلك التي استقدمها النظام -كروسيا مثلًا-، وتلك التي وجدت أمامها صيدًا سهلًا وفريسة سائغة -كالولايات المتّحدة الأمريكيّة مثلًا-، هذه الأجندات ما تزال وسط هذا الخلاف الكبير بين مؤيّد ومعارض، ما تزال تنهش لحم الوطن وتأكله كالسرطان، ونحن عنها غافلون.

***د. مسلم محاميد هو شاعر وأديب وباحث أكاديميّ.**

هل من حالة أقلّويّة في أعقاب "الربيع العربيّ"؟

يسري خيزران*

فاجأت الثورات الشعبيّة، التي انطلقت من تونس وامتدّت إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريّة، عالمَ الاستشراق الغربيّ والإسرائيليّ، كما فاجأت كلَّ المنظومات الاستخباراتيّة والمخابراتيّة في الغرب على حدٍّ سواء. فللمرّة الأولى في تاريخ العرب الحديث، اندلعت ثورات شعبيّة عارمة وسلميّة نجحت في إسقاط أنظمة استبداديّة عاتية سخّرت حالة والوهن والانهزاميّة لبناء شرعيّة الخنوع لواقع الحال. فانطلاق الثورات الشعبيّة جاء بالأساس لتحرير الإنسان العربيّ وإعتاقه من حالة الرعويّة، والانتقال به من الرعويّة غير المشروطة إلى حالة المواطَنة. ولعلّ أكثر ما ميّز هذه الثورات أنّها جاءت عنفوانيّةً، دون أجِنْدة سياسيّة أو خطاب أيديولوجيّ، مُطلِقةً صرخة شعبيّة ضدّ استمرار الاستبداد والفقر والفساد والتهميش والإقصاء. كذلك يجب على الباحث التوقُّف عند حقيقة أنّ هذه الثورات، باستثناء حالة البحرين، اقتصرت على البلدان العربيّة ذات الأنظمة الجمهوريّة. وبالتالي، فإنّ الثورات جسّدت فشلَ السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لهذه الأنظمة وإفلاسَ خطابها الثوريّ بداية، ومن ثَمّ إفلاسَ خطاب التمنين الذي رُوِّج له في العقود الأخيرة. بهذا المعنى فإنّ هذه الثورات، في مكوّنها الأكبر، انطلقت من ديناميكيّة داخليّة عكست عمق المأزق الاجتماعيّ والسياسيّ الذي تعاني منه البلدان العربيّة، كما أنّها عكست مدى فشل النخَب العربيّة الحاكمة، التي لم يقتصر إخفاقها على عدم توفير الحياة الكريمة لمواطنيها رغم امتلاكها لمقدرات الدولة، بل تعدّاه إلى الإخفاق في صياغة هُويّة وطنيّة حقيقيّة ومفهوم حقيقيّ للمواطن، حيث طَفَتْ على السطح ولاءات ما قبل الدولة، كالعشائريّة والقبائليّة، وأخطرها إفراز الحالة الطائفيّة، ولا سيّما في بلدان التنوّع العرقيّ والمذهبيّ.

جاءت الثورة السوريّة امتداداً لثورات "الربيع العربيّ" التي انطلقت من تونس، وتشابهت مع سابقاتها في بعض مفاصل تطوّرها وصيرورتها، قُبَيل أن تتحوّل إلى ثورة مسلّحة وحرب أهليّة بدايةً ومن ثَمّ إقليميّة. انطلقت الحركة الاحتجاجيّة في سوريّة بشعارات إصلاحيّة سياسيّة تُوجّهها قوى سياسيّة معارِضة وهيئات مدنيّة مؤلّفة من فئات اجتماعيّة شابّة مغتربة عن أيديولوجيّة الدولة وثقافتها، وتائقة إلى التحرّر من الدولة الأمنيّة، ومتأثّرة بالأجواء الثوريّة في المنطقة العربيّة. لكنّ الزخْم الشعبيّ الرئيسيّ للثورة جاء على خلفيّة اتّساع القِطاعات الاجتماعيّة المتضرّرة من سياسات النظام الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وبخاصّة منذ تعزيز سياسة الخَصْخَصة وسياسة اللّبْرَلة الاقتصاديّتين عام 2005. لا شكّ أنّ طرح مسألة الأقلّيّات أخذ يتسارع بعد اندلاع الثورة في سوريا. وبالرغم من أنّ نظام البعث كثيراً ما حاول أن يؤسّس لشرعيّته الرسميّة انطلاقًا من القوميّة العربيّة العلمانيّة الجامعة لكلّ الأطياف، ومن خطاب المقاومة والصمود والممانعة، فإنّه لم يتورّع عن توظيف العقدة الأقلّويّة في سبيل حشد الطائفة من خلف النظام وإثارة الخوف الأقلّويّ لدى أطياف اجتماعيّة أخرى تحمل في ذاكرتها الجماعيّة العقدةَ نفسها. بذا، وبسبب هيمنة الطائفة على المؤسّسة الأمنيّة، نجح النظام في إقناع

أطياف أقلّويّة أنّ سقوط النظام هو تهديد وجوديّ للطائفة بعامّة. بَيْدَ أنّ الأخطر من ذلك هو أنّ اندلاع الثورة في سوريا ولّد حالة من الاصطفاف الطائفيّ الأهليّ امتدّت إلى المحيط، ولا سيّما لبنان والعراق. ففي لبنان، لطالما استنجد المهمّش الشيعيّ هناك بسوريا واعتمد عليها لتجاوز التهميش المؤسّساتيّ الواقع عليه، فلم يكن من المستبعَد أن يبقى على تحالفه مع النظام، آخذًا في الاعتبار الرؤيا القائلة أنّ النظام في سوريا هو ظهر المقاومة الإسلاميّة في لبنان، وأنّ المقاومة لا تستطيع أن تتخلّى عن ظهرها.[1]

في السياق ذاته، وبسبب نزعة نظام نوري المالكي الطائفيّة الواضحة، ساد الاعتقاد في العراق أنّ سقوط نظام البعث في سوريا (الذي جاء نظام المالكي على أنقاضه) سيؤدّي إلى اندلاع ثورة تقودها الفعّاليّات الإسلاميّة والبعثيّة المهمّشة في العراق. هذا الخطاب الحازم المبسّط للأمور جاء ضمن حالة من حالات إقليميّة تداخلت في المشهد السوريّ، وأدّت -في ما أدّت-إلى إفراز قضيّة الأقلّيّات في المشرق العربيّ على وجه الخصوص. فتحالفات نظام البعث السوريّ ألقت بظلالها على مرحلة ما بعد الثورة، ولا سيّما أنّ فشل أداء المعارضة السوريّة زاد من احتمال كارثيّة التداعيات المترتّبة على سقوط النظام، وعلى وجه التحديد عجز المعارضة السوريّة عن طرح بديل مدنيّ حقيقيّ للنظام في سوريا، وهو ما يفتح الباب على كلّ الاحتمالات في مرحلة ما بعد السقوط.

في هذا الصدد، كتب المفكّر عزمي بشارة يقول: "لم تَغِب المَحاور الدوليّة، تمامًا، بالأصل، فقد لعبت إيران وروسيا دورًا في تشجيع النظام السوريّ على الصمود في وجه المَطالب الشعبيّة، واستخدام العنف بشكلٍ لم يجرؤ زين العابدين بن علي، وحسني مبارك (ولا حتّى شاه إيران في حينه) على مجرّد التفكير فيه. وقد تدخّلت قوًى غربيّة وخليجيّة مباشرة في ليبيا، على شكل حظر جوّيّ وضربات جوّيّة ضدّ قوّات القذّافي، ولم يَتْبع ذلك تدخّل برّيّ. أمّا في سورية، فاقتصر الدعم على تسليح غير منتظم للمعارضة من بعض دول الخليج، ودعم إنسانيّ غربيّ ظلّ متواضعًا وعاجزًا عن التعامل مع حجم الكارثة التي قاد إليها تحوّل النظام السوريّ إلى شنّ حرب تدمير واسع وتهجير وإبادة. وكان الخوف الغربيّ على استقرار الحدود مع إسرائيل، والخوف من الإرهاب "الإسلاميّ" الطابع من عوامل امتناع الغرب عن دعم الثورة السوريّة. في حين حظِيَ النظام السوريّ بدعم غير محدود من روسيا وإيران، وشمل الدعم تدخّلًا ميليشياويًا عسكريًا مباشرًا ذا طابع طائفيّ سافر من العراق ولبنان. ولم يرغب الغرب في دخول صِدام مع هذا المحور بدون أن يضمن النتائج، وشكْل النظام القائم في سورية. فذهبت إيران بعيدًا في استغلال التعدّديّة الطائفيّة العربيّة للنفوذ السياسيّ والأمنيّ، وفي تنظيم المليشيات الطائفيّة المسلّحة، وفرضها على الدول العربيّة الضعيفة".[2] ورغم أنّ كاتب هذا المقال يختلف مع بشارة في تحليل دوافع عسكرة الثورة، فإنّ التحليل الذي يقدّمه الأخير لصيرورة الثورة يبدو مُقْنعًا إلى حدّ بعيد، إذ يقول بشارة:

"بقي الطابع الشعبيّ للثورة السوريّة قائمًا، ولكنّها أصبحت ثورة مسلّحة، فبسبب طبيعة النظام الاستثنائيّة لناحية القمع والفساد وعدم القابليّة للإصلاح، ظلّت الثورة وجْهة آلاف الشباب الذين انتقلوا من المظاهرات السلميّة إلى أشكال أخرى من المشاركة. ولكن، بسبب الطابع غير المنظّم وغير الخاضع لبِنًى وطنيّة سياسيّة عسكريّة، وانتشار تبنّي الخطاب الإسلاميّ الشعبويّ من المجموعات

[1] خطاب الأمين العامّ لحزب الله السيّد حسن نصر الله في الرابط الآتي: (مستقى بتاريخ 26 كانون الثاني 2017)
https://www.youtube.com/watch?v=Z5aUCr2G12Y
[2] عزمي بشارة، من قمع الثورات الى صراع المحاور الخارجيّة، العربيّ الجديد، 19 تشرين الأوّل 2014.

المسلّحة، نشأت سهولة طمس الفرق بينها وبين القوى الإسلاميّة التي كانت فاعلة على الساحة بين العراق وسورية، بعد الاحتلال عام 2003، ثمّ في ظلّ النظام العراقيّ الجديد الذي اتّخذ طابعًا طائفيًا وتحالف مع إيران والولايات المتّحدة في الوقت نفسه".[3]

شكّل تراجع سلطة الدولة وأجهزتها الأمنيّة والإداريّة إفرازًا طبيعيًا لاندلاع الثورة في مصر، حيث باتت سطوة هذه الأجهزة على حياة المواطن على مدى عقود مضت تجسيدًا حيًا يوميًا لحالة القمع والتهميش والتطويع؛ ولذا فإنّه من الطبيعيّ أن يوجّه هذا الإنسان المقموع جُلّ غضبه على تلك الأجهزة، وبالتالي تَرتَّب على ذلك نقمة الأهل على الدولة وترافق ذلك مع وقوع بعض اعتداءات استهدفت المصريّين الأقباط في مصر وكنائسهم. ولم تكن تلك الاعتداءات بأيّ شكل من الأشكال جزءًا من حالة منظّمة قامت بها حركة أو تيّار معيّن، وإنّما جاءت في خضمّ انهيار سلطة الدولة والمدّ الإسلاميّ الشعبيّ الذي فسّرته جماعات أهليّة وراديكاليّة إسلاميّة على أنّه تصريح مفتوح باستهداف الآخر. ولَطالما سادت حالة من الشكّ بين المجتمع الأهليّ القبطيّ وحركة الإخوان المسلمين في مصر، منذ العهد الملكيّ، بسبب معارضة الفعّاليّات السياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة القبطيّة لأدينه الحيّز العامّ، والتمسّك بالمعتقَد الوطنيّ المصريّ. وبالرغم من وقوع حوادث اعتداءات متكرّرة وبروز حالة هجرة منذ عام 2011، فإنّه من الـمُبالَغ فيه الحديث عن أزمة أقلّيّات في مصر؛ وذلك لأنّ كلّ ما لحق بالمصريّين الأقباط كان امتدادًا لحالة الانهيار والفوضى وتراجع مكانة ودَوْر مؤسّسات الدولة التي رافقت الثورةَ ونتجت عنها. وبالتالي فإنّ الإفراز الحقيقيّ والواضح لحالة أقلّويّة وقع في سوريّة نتيجةً لتداخل المكوّنات الداخليّة للواقع السياسيّ السوريّ مع الانهيارات والصراعات الإقليميّة.

جاء صعود الحركات الجهاديّة -التكفيريّة في العراق وسوريّة يرافقه إفراز تصعيديّ لمشكلة أقلّيّات في المنطقة العربيّة، وتَمثّل في تصوير هذه الحركات وتصوير نفسها هي أيضًا على أنّها تهديد وجوديّ لكلّ حالات التنوّع والتعدّديّة الدينيّة والمذهبيّة في المشرق العربيّ الكبير. وفي الواقع، إنّ السواد الأعظم من ضحايا هذه الحركات الجهاديّة كان من المسلمين السنّة الذين خرجت هذه الحركات للقتال باسمهم وتحت ذريعة الدفاع عن دَورهم في المنطقة.

إنّ المخاوف التي أثارها صعود الحركات الجهاديّة -التكفيريّة لدى الجماعات الأهليّة الأقلّويّة في سوريا والعراق لم تكن مُفترَضة أو مُتخيّلة، وذلك أنّ هذه الحركات في سلوكيّاتها وخطابها أعلنت حربًا شعواء على التعدّديّة المذهبيّة والدينيّة. بالرغم من ذلك، تفرض علينا النزاهة القول إنّ أيّ استهداف لهذه الجماعة الأهليّة الأقلّويّة أو تلك يثير لدى هذه الجماعات فزعًا وجوديًا مَردُّهُ بالأساس التصوّرُ الذاتيّ لحالة الخوف الأقلّويّة. في أحيان كثيرة، كان أيّ استهداف عينيّ لهذه المجموعات الأقلّويّة يبدو وكأنّه مشروع إبادة. ففضلًا عن التصوّر الذاتيّ لحالة الأقلّويّة، جاء الخطاب السياسيّ - الجهاديّ لهذه الحركات مثيرًا للفزع والرعب في صفوف المجموعات الأهليّة - الأقلّويّة في سوريّة والعراق ولبنان التي هي -في نهاية المطاف- جزء لا يتجزّأ من الكلّ بشكل أو بآخر.

لم يشهد تاريخ الدولة الإسلاميّة الطويل اضطهادًا أو ملاحقةً للأقلّيّات الدينيّة أو المذهبيّة في العالم الإسلاميّ، وخير دلالة على ذلك ما يذهب اليه العديد من المؤرّخين الإسرائيليّين بشأن أنّ العالم الإسلاميّ لم يشهد تطوّر "مشكلة يهوديّة"، على نحوِ ما كان الحال عليه في

[3] المصدر نفسه.

تاريخ اليهود في العالم المسيحيّ الأوروبيّ. وبالرغم من ظهور حالات استثنائيّة تعرّضت فيها جماعات أقلّويّة لسياسة اضطهاد أو ملاحَقة، فعلى الجملة الإسلامُ كمنظومة سياسيّة أوجدَ منذ بزوغه تأطيراً شرعيًا لحالة الاختلاف الدينيّ في الدولة، وإنْ لم يكن تأطيراً متساوياً، غير أنّه وفّر لهذه الجماعات حياة كريمة منبثقة عن النظام السياسيّ والأخلاقيّ للإسلام.[4] إنّ الإسلام كنظام سياسيّ، وفي تاريخه العامّ، لم يضطهد الأقلّيات، كما أنّه لم يشعر يومًا أنّه مهدّد من قِبَلها. حتّى عندما كان المسلمون أقلّيّة عدديّة في الدولة الإسلاميّة في القرون الثلاثة الأولى من عمرها، لم تنتهج تلك الدولة سياسة قمعيّة أو أسلمةً منهجيّة إلّا في حالات عينيّة، ولا سيّما عندما شهدت تمرّدًا ضدّ سلطة الدولة على نحو ما كان الحال عليه حين تمرّدت قبائل البربر في شمال أفريقيا. وبالتالي، فإنّ هذا الصعود المفاجئ والدمويّ لهذه التنظيمات يجب أن يسجّل كحالة مأزقيّة لا يمكن فصلها عن سياقها الآنيّ المرتبط بطبيعة الأنظمة التي حكمت سوريا والعراق، والتطوّرات التي شهدها المشرق العربيّ في العقود الأخيرة.

ومنذ القرن التاسع عشر، حاولت الدولة العثمانيّة إعادة ترتيب علاقاتها مع رعاياها وَفق مفاهيم سياسيّة جديدة مُستوحاة من الغرب، وبالتالي يمكن إلى حدّ بعيد ربطُ بداية مشكلة الأقلّيّات في المنطقة بالسياسة الاستعماريّة التي اعتمدتها الدول الغربيّة، تلك الدول التي لم تتورّع عن توظيف حالات الاختلاف لتعميق الانقسام والتشرذم. والأمثلة على هذا عديدة، سواء أكان في حالة بلدان المغرب العربيّ التي وقعت تحت حكم الاستعمار الفرنسيّ أو الانتداب الفرنسيّ في سوريّة ولبنان، أو كان تحت حكم الاستعمار البريطانيّ في العراق ومصر وفلسطين، كما أنّ الحركة الصهيونيّة -ومن ثَمّ إسرائيل-كثيراً ما حاولت تنفيذَ مشروع أقلّويّ في المنطقة ليعمّ منطقُ التجزئة، وتغييبَ منطق الهُويّة الجامعة.

أعادت الثورات الشعبيّة إفراز معضلة الأقلّيّات القوميّة والعرقيّة، وعلى وجه التحديد المسألة الكرديّة التي أرجئَ حلّها منذ الحرب العالميّة الأولى، تارةً لاعتبارات المصالح الإستراتيجيّة للقوى العظمى، وتارةً في سبيل الحفاظ على المنظومة الإقليميّة التي تبلورت في أعقاب انهيار الدولة العثمانيّة، حيث أدّى انحسار سلطة الدولة الاستبداديّة الأمنيّة بفعل الثورات إلى تمدّد المشروع القوميّ الكرديّ على حساب الدولة القُطْريّة، وإنْ أخذ هذا التمدّد أشكالًا مختلفة في العراق وسوريا وتركيا. ففي العراق، ذهب المشروع القوميّ الكرديّ بعيدًا تحت ذريعة محاربة تنظيم الدولة الإسلاميّة، مستغلًّا حالة الفوضى من أجل توسيع الرقعة الجغرافيّة الخاضعة لسيطرة إقليم كردستان. كذلك بدا الأمر وكأنّ المشروع القوميّ الكرديّ يسعى إلى "تكريد" مناطق سيطر عليها من خلال إفراغها من سكّانها العرب في شمال العراق.

لربّما إسرائيل هي أكثر مَن حاول توظيف قضيّة الأقلّيّات لخدمة مصالحها في المنطقة، إذ إنّه منذ اندلاع الثورات الشعبيّة وما ترتّب عليها من حالة تفكّك للنظام السياسيّ والاجتماعيّ في المنطقة، أطلقت الدولة العبريّة مشروعًا لتجنيد العرب المسيحيّين في صفوف الجيش. ليس من قبيل المصادفة أن يأخذ هذا المشروع دفعة قويّة منذ عام 2011، وذلك من خلال تأسيس أُطر أهليّة لتشجيع التجنيد وتمرير قانون يفصل العرب المسيحيّين عن المجتمع العربيّ في ما يتعلّق بالتوظيف، وكذلك قرار وزارة الأمن الإسرائيليّة إرسال أوامر

[4] B. Winder, "Islam as State Religion- A Muslim Brotherhood View in Syria" The Muslim World, Vol. 44 (1954), pp. 215-226.

تجنيد تطوّعيّة للشبّان والشابّات المسيحيّات، وابتداع الهُويّة القوميّة الآراميّة. كلّ هذا تحت شعار حماية المسيحيّين في الشرق الأوسط، وتسويق إسرائيل غربيًا على أنّها باتت المكانَ الآمن الوحيد للمسيحيّين في الشرق الأوسط. جاءت حرب الجهاديّين على الإيزيديّين في شمال العراق فرصة ذهبيّة لإسرائيل لإظهار نزعتها الإنسانيّة المتضامنة مع الأقلّيّات، حيث عملت إسرائيل جاهدةً على الترويج لقضيّة الإيزيديّين وتقديم عروض لمساعدتهم، في محاولة واضحة ومدروسة للتأكيد على أخلاقها ومساندتها للمستضعَف.[5]

من الواضح أنّ حالة الانهيار والفوضى التي نجمت عن اندلاع الثورات الشعبيّة وانحسار سلطة الدول بعد عقود من الطغيان والكبت والاقصاء، لم تأتِ بمردودٍ خيّر على المجموعات الأهليّة والأقلّويّة في المشرق العربيّ (إلّا حالة الأكراد في العراق)، غير أنّ ذلك لا يقتصر على هذه المجموعات، بل امتدّ إلى المحيط بأشمله. بَيْدَ أنّ تآكل الذاكرة الجماعيّة لدى هذه الجماعات، مع المدّ السريع للحركات الجهاديّة -التكفيريّة، وخطاب التهديد والوعيد الذي جاءت به هذه الحركات، كلّ هذا خَلَق انطباعًا مُفادُهُ أنّه ثمّة حالة أقلّويّة خاصّة بالمشرق العربيّ، رغم أنّ التاريخ الإسلاميّ والعربيّ للمنطقة لا يترك مجالًا للشكّ في وجود قابليّة طبيعيّة لتقبّل الآخر وكيف لا والتعدّديّة كانت منذ البداية السِّمَة الأبرز للإسلام الحنيف؟!

- **د. يسري خيزران هو زميل بحث في معهد ترومان ومختص بتاريخ سوريه ولبنان**

[5] في شهر تمّوز المنصرم، عُقِد في معهد فان لير مؤتمر لمناسبة إصدار مختارات من الشعر الإيزيديّ في أعقاب الكارثة، 2014-2016.

القائمة المشتركة: تكريس خطاب الأقلية القومية وتجاهل حق تقرير المصير

سونيا بولس*

تعرّضت القائمة المشتركة إلى حملة من النقد اللاذع على مواقع التواصل الاجتماعيّ، تستهدف الخطاب الحقوقيّ الذي طرحه ممثّلوها في لقاءاتهم مع سياسيّين أوروبيّين في مقرّ الاتّحاد الأوروبيّ في بروكسل. فقد تبيّن، استنادًا إلى ما أوردته وسائل إعلام محلّيّة، أنّ الخطاب الذي جرى تداوله في هذه الزيارة شدّد على كون الفلسطينيّين في إسرائيل أقلّيّة قوميّة يضمن القانونُ الدوليّ لأفرادها الحقَّ في المساواة. بعض المنتقدين أعربوا عن استيائهم من استعمال خطاب الأقلّيّات في إطار المواطَنة الإسرائيليّة، لكونه يختزل النضال السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل في تفصيلات وقضايا موارد وميزانيّات، ولأنّ الفلسطينيّين في إسرائيل مجموعة أصلانية وجزء لا يتجزّأ من الشعب الفلسطينيّ، وليسوا أقلّيّة في فلسطين التاريخيّة ومحيطها العربيّ. هذه المقالة هي إسهام نقديّ إضافيّ لخطاب القائمة المشتركة، التي أضاعت فرصة ذهبيّة لطرح قضيّة الفلسطينيّين في الداخل باعتبارها قضيّة حقّ تقرير مصير بدلًا من الاستناد إلى خطاب حقوقيّ مبتور، يؤدّي الى سلخ الفلسطينيّين في إسرائيل عن سائر أبناء شعبهم.

قبل الخوض في أداء القائمة المشتركة في الزيارة المذكورة أعلاه، يجب توضيح بعض النقاط المتعلّقة بالمعايير الدوليّة لحماية حقوق الإنسان. أوّلًا، حقوق الإنسان لا تعرَّف بصورة مجرّدة، وإنّما مقابل سلطة ملزمة باحترامها. هذه السلطة هي الدولة، وهي المسؤول الرئيسيّ عن ضمان حقوق الإنسان لكلّ من هُم تحت نفوذها. ثانيًا، المعاهدات الدوليّة الملزِمة، التي تُعنى بحقوق الأقلّيّات القوميّة، تعترف فقط بحقوق الأفراد المنتمين للأقلّيّة لا بحقوق المجموعة كوحدة واحدة، بمعنى أنّ حامل الحقّ هو الفرد لا المجموعة. على سبيل المثال، تنصّ المادّة 27 من المعاهدة الدوليّة المتعلّقة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة لعام 1966 على أنّه "لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقلّيّات إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة، أن يُحرَم **الأشخاص المنتسبون إلى الأقلّيّات** (التشديد ليس في الأصل) المذكورة من حقّ التمتّع بثقافتهم الخاصّة أو المجاهَرة بدينهم وإقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم". حتّى إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلّيّات قوميّة أو إثنيّة وإلى أقلّيّات دينيّة ولغويّة لعام 1992 يشدّد على حقّ الفرد (لا المجموعة) بالتمتّع بثقافته الخاصّة وممارسة دينه الخاصّ واستخدام لغته الخاصّة بحرّيّة وبدون تدخّل أو تمييز. صحيح أنّ الإعلان يتحدّث بصورة عامّة عن واجب الدول "بحماية وجود الأقلّيّات وهُويّاتها القوميّة أو الإثنيّة، وهُويّاتها الثقافيّة والدينيّة واللغويّة، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهُويّة"،[1] لكنّه عندما يفصّل هذه الواجبات الإيجابيّة يرى الفرد حاملًا للحقوق المقابلة لهذه الواجبات. على سبيل المثال، بموجب المادّة 4،2 من هذا الإعلان "على الدول اتّخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين **الأشخاص المنتمين إلى أقلّيّات** من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافاتهم ولغاتهم وديانتهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلّا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معيّنة منتهِكة للقانون الوطنيّ ومخالِفة للمعايير الدوليّة. أمّا البند 4.3، فيطالب الدول "بأن تتّخذ تدابير ملائمة كي تضمن، حيثما أمكن ذلك، حصول **الأشخاص المنتمين إلى أقلّيّات** (التشديد ليس من الأصل) على فرص كافية لتعلُّم لغاتهم الأمّ أو لتلقّي دروس بلغتهم الأمّ".

[1] انظر المادّة 1.

بالرغم من المحدوديّات المذكورة أعلاه، لاستخدام خطاب حقوق الأقلّيّات أهمّيّة عمليّة أو أداتيّة لا يُستهان بها؛ وذلك لكونه يُلزم الدول الأعضاء بعدم تقييد حرّيّات الفرد المنتمي إلى أقلّيّة من خلال منعه من استعمال لغته أو ممارسة شعائر دينه أو التمتّع بثقافته. المشكلة في أداء وفد القائمة المشتركة تكمن في الترويج لخطاب الأقلّيّات بمعزل عن السياق التاريخيّ الذي حوّل جزءًا من الشعب الفلسطينيّ إلى أقلّيّة في وطنه. هذا ما يؤكّده على الأقلّ بيان القائمة المشتركة ردًّا على الهجوم الذي تعرّضت له من قِبل وزيرة القضاء شاكيد. وجاء في البيان "إنّ القائمة المشتركة تمثّل هواجس الجمهور العربيّ في إسرائيل، ومن حقّها وواجبها أن تعبّر عن هذه الهواجس أمام المجتمع الدوليّ، وذلك في مقابل التوجّهات غير الديمقراطيّة في الكنيست والحكومة، وخاصّة قانون القوميّة والتحريض العنصريّ. حقوق الإنسان وحقوق الأقلّيّات القوميّة هي ذات شأن أمميّ، وأعضاء القائمة المشتركة سيواصلون دفاعهم عن حقّ المواطنين العرب في المساواة الكاملة".[2] المسألة تصبح، إذًا، مسألة "أقلّيّات" وليست مسألة شعب، والقضيّة هي قضيّة "توجُّهات" سياسيّة وليست قضيّة منظومة قانونيّة كاملة تخلق مواطَنة غير متساوية بين الفلسطينيّين واليهود في دولة إسرائيل.

إذًا، كيف يمكن توظيف خطاب حقوق الأقلّيّات في سياقه الصحيح؟ المفتاح يكمن في إعادة أدراج الـمَطالب الحقوقيّة للفلسطينيّين في الداخل تحت إطار الحقّ في تقرير المصير. يخيّل للبعض، بغير وجه حقّ، أنّ حقّ الشعب الفلسطينيّ في تقرير المصير لا يشمل مَن هم مواطنو دولة إسرائيل. فالحقّ في تقرير المصير يشكّل أحد الاستحقاقات الأكثر قوّة لحقوق الإنسان التي تحمل طابعًا جماعيًّا. هذا ما يميّزه عن خطاب حقوق الإنسان الكلاسيكيّ، الخطاب الذي يُعنى بالفرد فقط. الحقّ في تقرير المصير تكفله المعاهدة الدوليّة المتعلقّة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة والمعاهدة الدوليّة المتعلقّة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لعام 1966؛ إذ أقرّت لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان أنّ حقّ تقرير المصير يتّسم بأهمّيّة خاصّة، "لأنّ تحقيقه هو شرط أساسيّ للضمان والاحترام الفعليَّيْن لحقوق الإنسان الفرديّة، ولتعزيز هذه الحقوق وتقويتها".[3] يُعتبر الحقّ في تقرير المصير إحدى الركائز الأساسيّة للقانون الدوليّ الحديث، ويصنَّف بأنّه قاعدة قانونيّة ذات طبيعة آمِرة أو ما يُعْرَف بـِ "Jus Cogens". والقاعدة الآمِرة هي إحدى القواعد العامّة للقانون الدوليّ "المعترَف بها من قِبل المجتمع الدوليّ ككلّ على أنّها القاعـدة التي لا يجوز الإخلال بها، والتي لا يمكن تعديلها إلّا بقاعدة لاحقة من القواعد العامّة للقانون الدوليّ لها ذات الطابع".[4]

يميّز القانون الدوليّ الحديث بين حقّ تقرير المصير الخارجيّ وحقّ تقرير المصير الداخليّ. النموذج الأوّل يطبَّق على الحالة الاستعماريّة، والاحتلال العسكريّ أو إخضاع الشعوب لاستبداد خارجيّ. في هذه الحالة، تكون ممارسة الحقّ في تقرير المصير من خلال إقامة دولة مستقلّة. أمّا النموذج الثاني، فقد جاء لينظّم حقّ تقرير المصير لشعوب تتقاسم الدولةَ ذاتها، ويهدف إلى ضمان حقّ تلك الشعوب في المساواة في تقرير مصيرها. الشكل الأكثر شيوعًا لتطبيق حقّ تقرير المصير الداخليّ نجده في سياق الشعوب الأصلانيّة. على سبيل المثال، تُقرّ المادّة الثالثة من إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الشعوب الأصليّة أنّه "للشعوب الأصلانيّة الحقّ في تقرير المصير. وبمقتضى هذا الحقّ تقرّر هذه الشعوب بحرّيّةٍ وضعَها السياسيّ، وتسعى بحرّيّة لتحقيق تنميتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة". كذلك تشدّد المادّة الثانية من الإعلان ذاته أنّه "الشعوب الأصلانيّة وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحقّ في أن يتحرّروا من أيّ نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيّما التمييز المستنِد إلى مَنشئهم الأصليّ أو هُويّتهم الأصليّة". هذا الإعلان لا يعرّف المصطلح "شعوب أصلانيّة". التعريف الأكثر تداولًا لهذا المصطلح في المحافل الدوليّة هو الذي وضعه المقرّر الخاصّ للّجنة الفرعيّة لمنع التمييز وحماية الأقلّيّات مارتينز كوبو. بموجب تعريف مارتينز كوبو، الشعوب الأصلانيّة هي "تلك التي قد توافرت لها استمراريّة تاريخيّة في مجتمعات تطوّرت على أراضيها قبل الغزو وقبل الاستعمار، تعتبر نفسها متميّزة عن القِطاعات الأخرى من المجتمعات السائدة الآن في تلك الأراضي، أو في أجزاء منها، وهي تشكّل في الوقت الحاضر قِطاعات غير مهَيْمِنة في المجتمع، وقد عقدت العزم على الحفاظ على أراضي أجدادها وهُويّتها الإثنيّة، وعلى تنميتها وتوريثها للأجيال القادمة، وذلك باعتبارهما أساس وجودها المستمرّ

[2] بيان القائمة المشتركة بتاريخ 10 نوفمبر 2017.

[3] لجنة حقوق الإنسان، تعليق العام ذو الرقم 12.

[4] المادّة 53 من اتّفاقيّة فيّنا لقانون المعاهدات لعام 1969.

كشعوب، وَفقًا لأنماطها الثقافيّة ومؤسّساتها الاجتماعيّة ونُظُمها الثقافيّة الخاصّة بها".[5] القانون الدوليّ لا يعرّف أيضًا المصطلح "شعب"؛ لأنّ هذا المصطلح لا يزال خلافيًّا بسبب إسقاطاته السياسيّة والقانونيّة. كانت هنالك محاولة من قِبل لجنة خبراء من اليونسكو وصف الشعب (لا تعريفه) بأنّه مجموعة يتبادل أفرادها خصائص موضوعيّة مشتركة، كالتاريخ أو العِرق أو اللغة أو الثقافة المشتركة ووجود رغبة مشتركة في أن يكون التعاطي معهم كشعب.[6]

على أيّة حال، القانون الدوليّ لا يحدّد للدول ماهيّة التشريعات والتدابير الدستوريّة التي يجب تبنّيها لضمان حقّ تقرير المصير الداخليّ للشعوب الأصليّة وغيرها، لكنّه يطالب، كحدّ أدنى، باحترام مبدأ المساواة بين الشعوب التي تتشارك في الدولة ذاتها. ينعكس هذا الواجب القانونيّ في إعلان الأمم المتّحدة بشأن مبادئ القانون الدوليّ المتعلقّة بالعلاقات الودّيّة والتعاون وَفقًا لميثاق الأمم المتّحدة. يشدّد هذا الإعلان على أنّ حقّ تقرير المصير الداخليّ لا يمكنه "أن يمزّق أو يُخِلّ، جزئيًّا أو كلّيًّا، بالسلامة الإقليميّة أو الوحدة السياسيّة للدول المستقلّة ذات السيادة"، لكنّه يشترط هذه الحماية بالتزام الدول "بمبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقّها في تقرير مصيرها بنفسها"، وبتمثيل الدولة "لشعب الإقليم كلّه دون تمييز بسبب العِرْق". على سبيل المثال، عندما أقرّت المحكمة العليا في كندا عدم قانونيّة انفصال إقليم كيبيك، كانت قد شدّدت في قرارها على أنّ القانون الدوليّ يحمي السلامة الإقليميّة لكندا، لأنّ الدولة تمثّل جميع شعوبها على قَدم المساواة، ولأنّها تحترم مبادئ حقّ تقرير المصير الداخليّ ضمن ترتيباتها الداخليّة.[7]

تُعتبر الأقلّيّة الفلسطينيّة في الداخل مجموعة قوميّة وأصلانيّة على حدّ سواء. حتّى لجنة التحقيق الرسميّة في أحداث أكتوبر عام 2000 (لجنة أور) اعترفت بأنّ الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل هي أقلّيّة أصلانيّة. هذا الاعتراف لم يأتِ من فراغ، ولم يكن بديهيًّا، بل أتى نتيجة لتراكمات نضاليّة، وكذلك نتيجة لأداء القيادات السياسيّة آنذاك، التي استُدعِيت للمثول أمام اللجنة. تلك القيادات لم تتزحزح عن المواقف التي كانت تُساءَل حولها أمام اللجنة بتهمة تأجيج الأوضاع. ثباتها هذا هو الذي أجبر لجنة التحقيق على الاعتراف، ولو جزئيا، بالغبن التاريخيّ اللاحق بالفلسطينيّين مواطني الدولة. أهمّيّة الاعتراف بالفلسطينيّين كشعب أصلانيّ تكمن في العلاقة الخاصّة التي تربط السكّان الأصلانيّين بالأرض لكونهم أصحابها الأصليّين. على سبيل المثال، بموجب المادّة الثامنة من إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الشعوب الأصليّة، على الدول أن تضع آليّات فعّالة لمنع والانتصاف من أيّ عمل يهدف أو يؤدّي إلى نزع ملْكيّة أراضي أو أقاليم أو موارد الشعوب الأصليّة. البند العاشر من الإعلان يشدّد على عدم جواز "ترحيل الشعوب الأصليّة قسرًا من أراضيها أو أقاليمها. ولا يجوز أن يَحْدث النقل إلى مكان جديد دون إعراب الشعوب الأصليّة المعنيّة عن موافقتها الحرّة والمسبقة والمستنيرة وبعد الاتّفاق على تعويض منصف وعادل، والاتّفاق، حيثما أمكن، على خيار العودة". أمّا المادّة 26 من الإعلان، فتشدّد على ما يلي:

1. للشعوب الأصليّة الحقّ في الأراضي والأقاليم والموارد التي امتلكتها أو شغلتها بصفة تقليديّة، أو التي استخدمتها أو اكتسبتها بخلاف ذلك.
2. للشعوب الأصليّة الحقّ في امتلاك الأراضي والأقاليم والموارد التي تحوزها بحكم الملْكيّة التقليديّة أو غيرها من أشكال الشغل أو الاستخدام التقليديّة، والحقّ في استخدامها وتنميتها والسيطرة عليها، هي والأراضي والأقاليم والموارد التي اكتسبتها بخلاف ذلك.
3. تَمنح الدول اعترافًا وحماية قانونيَّيْن لهذه الأراضي والأقاليم والموارد. ويجري هذا الاعتراف مع المراعاة الواجبة لعادات الشعوب الأصليّة المعنيّة وتقاليدها ونُظُمها الخاصّة بحيازة الأراضي.

إنّ استعمال حقّ تقرير المصير في سياق فلسطينيّي الداخل له استحقاقات عدّة، لكنّه لا يرمي إلى المطالبة بالانفصال. هذا أصلًا غير ممكن، وذلك لغياب التواصل الجغرافيّ بين المدن والقرى العربيّة في الداخل، ولأنّ سياسات التمييز ضدّ الفلسطينيّين، بالرغم من تجذُّرها، لا تصل إلى درجة الخطورة التي قد تسوّغ عمليّة الانفصال. يبقى الانفصال -كما يشدّد بيوكانن-"العلاج والملاذ الأخير للمظالم الخطيرة والمتواصلة".[8] بالرغم من هذا، لاستعمال الحقّ في تقرير المصير أهمّيّة قصوى. أوّلًا لكونه يضع نضال الأقلّيّة الفلسطينيّة في

[5] تقرير مارتينز كوبو 1984.

[6] Final Report and Recommendations of an International Meeting of Experts on the Further Study of the Concept of the Right of People for t/TVESCO (1990), SNS-89/CONF

[7] ***Reference Re Secession of Quebec***, [1998] 2 SCR 217

[8] Buchanan, A. (2003) Justice, legitimacy and self-determination: moral foundations for international law. Oxford: Oxford University Press, 217.

سياقه التاريخيّ ويعيده الى أحداث النكبة وما قبلها، ويشدِّد على العلاقة التاريخيّة بين الفلسطينيّين وأرضهم التاريخيّة. ثانيًا، لأنّه يعرّي مفهوم المواطَنة في إسرائيل ويكشف مدى تناقضها مع ركائز القانون الدوليّ الأساسيّة. الدولة التي تتعامل مع الشعار "دولة كلّ مواطنيها" على أنّه تهديد لمؤسّساتها ولأيديولوجيّتها المؤسِّسة،[9] هي تنتهك انتهاكًا صارخًا حقَّ تقرير المصير للأقلّيّة الفلسطينيّة في الداخل، ولا تكفل الحدّ الأدنى الذي يفرضه عليها القانون الدوليّ. حقّ تقرير المصير الداخليّ يضع مفهوم المواطَنة والمنظومة القانونيّة برُمَّتها في واجهة النضال. إسرائيل لا تمثّل جميع شعوبها، لا على مستوى الممارسة فقط، بل قامت على أساس منظومة قانونيّة ترفض جهرًا أن تمثّل أو أن تتماهى مع جميع مواطنيها.

توقيت زيارة وفد القائمة المشتركة الى بروكسل وفّر لها فرصة ذهبيّة لطرح مسألة حقّ الأقلّيّة الفلسطينيّة في تقرير المصير الداخلي. هذا الحقّ كان موضع نقاش في المؤسّسات الأوروبيّة، في أعقاب الأزمة السياسيّة التي عصفت بإسبانيا ودول أوروبيّة أخرى نتيجة لوجود حركات انفصاليّة في أقاليمها. الموقف الرسميّ للمؤسّسات الأوروبيّة انحاز انحيازًا واضحًا إلى صالح حماية سلامة إسبانيا الإقليميّة، لأنّ دستورها يحترم حقّ تقرير المصير لكلّ شعوبها على قدم المساواة. على سبيل المثال، يُقرّ الدستور الإسبانيّ بوجود أكثر من قوميّة في المملكة. لهذه القوميّات حقّ متساوٍ في تقرير المصير تمارسه من خلال حكم ذاتيٍّ أشبه بالفدراليّات. في حالة كتالونيا، الحكم الذاتيّ يشمل، في ما يشمل، إقامةَ مؤسّسات تمثيليّة إقليميّة كبرلمان وحكومة محليَّيْن، وإقامةَ جهاز شرطة إقليميّ، والاعترافَ باللغة الكتالونيّة لغةً رسميّة في الإقليم، واستعمالَ رموز محلّيّة كالعَلَم والدرع الخاصّ، وسيطرةً شبه كاملة على جهاز التعليم، والحقَّ في إدارة جهاز الصحّة. كان في الإمكان مقارنةُ الحماية التي توفّرها إسبانيا وغيرها من الدول الأوروبيّة المتعدّدة الشعوب مع المنظومة القانونيّة في إسرائيل، وكشفُ تناقُضها مع أبسط بديهيّات المواطَنة الديمقراطيّة.

من منظور قانون دوليّ بحت، ثمّة فرق جليّ بين حقوقِ الأقلّيّات القوميّة وغيرها (minority rights) وحقوقِ الشعوب في تقرير المصير (right to self-determination)، ولا سيّما الأصلانيّة من بينها. استخدام خطاب حقوق الأقلّيّات لا يتناقض مع حقّ تقرير المصير، لكنّه في السياق الفلسطينيّ يبقى الحلقةَ الأضعف، لأنّه ليس في وسعه أن يضع مفهوم المواطَنة في واجهة النضال. التصدّي لقانون القوميّة ولهدم البيوت من باب حقوق الأقلّيّات يتيح للقائمة المشتركة، في أحسن حال، المطالَبةَ بمنالِيّة متساوية للموارد التي تسيطر عليها الدولة، لكنّه لا يخوض في غمار السؤال المهمّ: كيف سيطرت الدولة على هذه الموارد، وهل يحقّ لها أصلًا أن تسيطر عليها؟ الفلسطينيّون في إسرائيل يطالبون بالحفاظ على مكانة اللغة العربيّة، ويتصدَّوْن لسياسة هدم البيوت، لا من باب الحقّ في المساواة في التوجّه إلى مؤسّسات الدولة، أو من باب الحقّ في المساواة في توزيع أراضي الدولة، بل لإدراكهم جيّدًا أنّهم أصحاب الأرض الأصليّون، وأنّه من حقّهم -بوصفهم شعبًا أصلانيًّا- أن "يقرّروا بحرّيّةٍ وضْعَهم السياسيَّ" وأن يسعَوْا بحرّيّة لتحقيق "التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة".[10] لكن للأسف، أضاعت القائمة المشتركة فرصة ذهبيّة لطرح قضيّة الأقلّيّة الفلسطينيّة كقضيّة تقرير مصير داخليّ، واكتفت بخطاب حقوقيّ سقفُه أدنى من السقف الذي قبلت به لجنة أور منذ سبع عشرة سنة؛ فهل يُعقل هذا؟!

***د. سونيا بولس محاضرة في قسم العلاقات الدولية والقانون في جامعة أنظونيو دي نبريخا وباحثة في كرسي نبريخا-سانتاندير في إدارة المخاطر والصراعات.**

[9] انظر رسالة جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل إلى المستشار القضائيّ للحكومة بتاريخ 21.3.2007: https://www.acri.org.il/he/1489

[10] انظر المادّة 3 من إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الشعوب الأصليّة.

"أورشليم" الإسرائيليّة: العباءة الدينيّة والسياسيّة

سوسن خليفة*

من منظور إسرائيليّ، ترتبط شرعيّة أيّ تصريح سياسيّ على المستوى العالميّ بقابليّة هذا التصريح لخدمة مشروعها السياسيّ. ينطبق هذا على تصريح ترامب الذي صدر في السابع من كانون الأوّل (ديسمبر) والذي مُفاده أنّ القدس هي عاصمة إسرائيل؛ فقد صرّحت الحكومات الإسرائيليّة على مدار تاريخها بأنّ القدس هي لبّ المشروع الصهيونيّ وبوصلةُ عملها السياسيّ من أجل تعزيز مشروع الدولة اليهوديّة.

يحاول هذا المقال تحليل مفاهيم سياسيّة ودينيّة لمكانة القدس لدى اسرائيل وأهمّيّة تصريح ترامب على الخريطة السياسيّة. يتطرّق إلى التغيير الذي قد نلحظه في القدس من سياسات تهجير أهالي القدس الفلسطينيّين إلى تغييرات جغرافيّة لمسطّح المدينة. يطرح المقال كذلك المحاولات المستقبليّة لاستغلال مقدّسات القدس ومكانتها الدينيّة لتنفيذ سياسات تطبيع مع الدول العربيّة.

ضمّ وتهويد مدينة القدس دخلا مرحلة جديدة عندما سَنَّ البرلمان الإسرائيليّ، عام 1980، القانونَ الدستوريّ (ما يسمّى قانون أساس) "قانون القدس"، الذي نصّ على أنّ أورشليم الكاملة هي عاصمة لإسرائيل؛ فبحسب النصّ فيها مقرّ البرلمان "الكنيست"، والمحكمة العليا، ومسكن رئيس الدولة ومسكن رئيس الحكومة. وقد أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة هذا القانون بعد أسابيع معدودة من سَنّه. وبعد إدانته واعتباره باطلًا، دعا المجلس الدول الأعضاء إلى سحب تمثيلها الدبلوماسيّ من المدينة. وقد سحبت 13 دولة (لا تشمل الولايات المتّحدة) سفاراتها من القدس إلى تل أبيب. تصريح ترامب اليوم، المتماثل مع قانون القدس نصًّا ومضمونًا، يرمي إلى تصليح الإخفاق الدبلوماسيّ الإسرائيليّ منذ ما يربو على أربعة عقود، ويهدف إلى تنفيذ عدّة خطوات كانت ضروريّة لمثل هذا التصحيح.

وكان الرئيس الأمريكيّ كلينتون قد وقّع على قانون نقل السفارة الأمريكيّة عام 1995 بنفس مضمون تصريح ترامب، ولكنْ بتوقيت وقابليّة تنفيذ يختلفان تمامًا؛ ففي هذه الفترة الواقعُ الأمنيّ - السياسيّ الإقليميّ غير المستقرّ مستمرّ، وحِدّةُ الاستقطاب الإيرانيّ - السعوديّ تجزِّئ العالـمَيْن العربيّ والإسلاميّ، والإدارةُ الأمريكيّة تضمّ عددًا أكبر من الأشخاص المؤيّدين لإسرائيل، أبرزهم نائب الرئيس بينس. هذه العوامل تمنح إسرائيل الحرّيّة التامّة لتنفيذ سياساتها على أراضي القدس، أقلُّها أهمّيّة نقل السفارة الأمريكيّة، والتي تُعتبر رمزًا لسيادة إسرائيليّة على المدينة المقدّسة.
على أرض الواقع، الإدانة العالميّة للقوانين الإسرائيليّة أو استنكارها من خلال تصريحات دوليّة رسميّة، سياسات العدوان لم تكبح سياسات العدوان والبناء الاستيطانيّ المتزايد في فلسطين عامّة والقدس خاصّة، من النكبة حتّى يومنا هذا. التجميد العرضيّ والمتباعد للتوسيع الاستيطانيّ لم يُستخدَم إلّا كإستراتيجيّة سياسيّة مؤقّتة. إسرائيل كانت قد أبطلت وتجاهلت التصريحات والإدانات والقرارات الدوليّة حين لا تخدم سياساتِها ولا تتطابق مع مشاريعها المستهدَفة.

من جهة أخرى، التاريخ يذكّرنا كيف استغلّت الحركة الصهيونيّة التصريحات والاعترافات التي تخدمها إلى أقصى حدّ، رغم أنّها تكاد تُعَدّ على يدٍ واحدة، أهمّها: وعدُ بلفور البريطانيّ عام 1917 الذي ضاعف الاستيطان اليهوديّ من 65 ألف مستوطن فقط قبل الوعد، إلى نحو نصف مليون مستوطن إضافيّ حتّى عام النكبة؛ قرارُ الأمم المتّحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربيّة ويهوديّة سنة 1947 فعليًّا شرّع للحركة الصهيونيّة الاجتياح العسكريّ، وخلال ثلاث سنوات جلبت الحركة الصهيونيّة ما يقارب 700 ألف يهوديّ إضافيّ من أنحاء العالم.

الإدانات العربيّة والإسلاميّة والأوروبيّة لتصريح ترامب لن تغيّر واقع القدس الجديد القادم، وهي أصلًا خاوية من التأثير الفعليّ على إسرائيل كونها إدانات وقرارات كلاميّة لا تشمل أيّ نوع من العقوبات الاقتصاديّة أو حتّى الدبلوماسيّة. في أغلب الحالات، عندما تواجه إسرائيل إدانات عالميّة أو إقليميّة، تقوم بتحسين علاقاتها الخارجيّة بعد فترةٍ ما عن طريق الدبلوماسيّة والتعويض بصفقات تجاريّة، وإن وجدت حاجة فرضت عقوبات اقتصاديّة (خاصّة مع السلطة الفلسطينيّة) وحتّى هجمات عسكريّة (المناطق الفلسطينيّة، لبنان وسوريا).

ما بعد تصريح ترامب -التغيير الديمـجـرافيّ إلى نقطة اللا رجوع

قد يتزايد الاستيطان اليهوديّ في القدس الشرقيّة وتتسارع وتيرته بطريقة أشدّ قبحًا وعنفًا، وقد تكثّف إسرائيل سياساتها الرامية إلى تهجير الفلسطينيّين من القدس، والتي تسعى في نهاية المطاف إلى تقليص نسبتهم داخلها التي تقارب 35 بالمئة، وإلى تكثيف الوجود اليهوديّ داخل القدس، شرقها وغربها. قد تُعزَّز سياسات التهجير عن طريق سَنّ قوانين، بعضها قُدّم إلى اللجان البرلمانيّة وأخرى أُعلن عن تحضيرها قانونيًّا، ويتلخّص الأمر باعتماد آليّتين: الأولى تشريع إخراج قِطاعات كاملة من حدود مسطّح القدس (مخيّم شعفاط وكفر عقب والولجة وغيرها)، ووضعها تحت سيادة بلديّة إسرائيلية جديدة؛ والثانية تشريع قيود إضافيّة للحفاظ على هُويّة إقامة الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة وشروط تسهّل سلبها منهم.

سياسات التهجير قد تأخذ أشكالًا إضافيّة مثل الخنق المتزايد لقرى وضواحٍ في القدس الشرقيّة (كسلوان والشيخ جرّاح وغيرهما) عن طريق بناء وحدات سكنيّة للمستوطنين في قلب القرية أو في محيطها، بالإضافة إلى ازدياد حواجز عسكريّة دائمة داخل القرى، أو عن طريق جباية ضرائب متزايدة من أهالي البلدة القديمة تُفضي إلى عجز السكّان عن الحفاظ على أماكن عملهم ومصالحهم، وغيرها من آليّات تصعيد الضغط المادّيّ -كإخراج المقدسيّين من سوق العمل وازدياد نسبة البطالة.

يجدر بالتنبيه أنّ سياسات التضييق على المواطن الفلسطينيّ في القدس هي الأسهل بالنسبة لإسرائيل، وهي تمارَس ضدّهم على نحوٍ يوميّ وعلى نحوٍ يزداد سوءًا في السنوات العشر الأخيرة (وَفقًا لتصاعد التطرّف لدى الحكومات الإسرائيليّة). انعدامُ ردود فعل السلطة الفلسطينيّة، وعجزُها التامّ عن الدفاع عن حقوق المقدسيّين أو عن إيلاء معاناتهم اليوميّة أيّ اهتمام، أَبقَيا المقدسيّ أعزل لا يملك عنوانًا دوليًّا يدافع عنه وعن حقوقه الأساسيّة. من المحتّم أنّ سياسات خنق كهذه بوسعها دفع عائلات فلسطينيّة عديدة إلى الهجرة خارج المدينة للبحث عن مستقبلٍ آمنٍ وصالح وبذلك فقدان حقّهم بالعودة أو بالسكن في القدس.

من جهة أخرى، تستطيع إسرائيل تهويد القدس ببساطة من خلال ضمّ مستوطنات كمعاليه أدوميم وپســـچـات زئيف إلى مسطّح حدود القدس. لقد وُضعت ميزانيّة بلغت مليار شيكل لتشييد بنْية تحتيّة لسكّة شوارع سريعة تحت أرضيّة تضمّ هذه المستوطنات إلى القدس، بالإضافة إلى زيادة وحدات سكنيّة مستمرّة.

ثمّة آليّة أخرى لتهويد القدس هي سَنّ قانون "أورشليم الموحّدة"، الذي يمنع تقسيم مدينة القدس عن طريق صفقات سلام مستقبليّة. بناء على هذا النصّ الذي سُنّ بعد مرور شهر على تصريح ترامب، فإنّ أيّ معاهدة سلام مستقبليّة تضمن تقسيم القدس وتسليم جزء منها لسيادة أخرى غير إسرائيليّة تتطلّب موافقة أغلبيّة 66٪ من أصوات أعضاء الكنيست، وذاك شبه مستحيل لأنّ أعضاء البرلمان بأغلبيّتهم (يسارًا ويمينًا) ضدّ تقسيم القدس، باستثناء القائمة المشتركة. ممّا يثبت ذلك مباركةُ 95% من أعضاء الأحزاب الإسرائيليّة داخل الكنيست للتصريح الأمريكيّ؛ أي إنّ هنالك شبه إجماع لدى أعضاء البرلمان الإسرائيليّ على السيادة الإسرائيليّة على القدس بأكملهما -وإن اختلف بعضهم على تفاصيل حدودها.

القدس مدينة السلام والأديان: نظرة بديلة في ظلّ الإقليم التطبيعيّ

يحمل غضب الشارع الفلسطينيّ والعربيّ، على أثر تصريح ترامب، وزنًا دينيًّا فضلًا عن ذاك الوطنيّ، وذلك لِما لمدينة القدس من مكانة تاريخيّة إسلاميّة ومسيحيّة هامّة بالإضافة إلى اليهوديّة، وهو ما قد يُفضي إلى الدفع بالقضيّة الفلسطينيّة إلى صراع دينيّ تستطيع دول مسلمة استغلاله لتنفيذ شتّى أنواع التطبيع، أهمّها التطبيع الدينيّ. التطبيع الدينيّ هو حالة تقام فيها علاقات على المستوى الإقليميّ مع إسرائيل بذريعة سيادتها على الأقصى، وتحت غطاء تفاهم ومصالحة الديانات الإبراهيميّة الثلاث، وفي المقابل تستمرّ سياسات الفصل العنصريّ في المناطق الفلسطينيّة في المدينة.

قد يحاول رؤساء أو مندوبون سياسيّون من دول عربيّة وإسلاميّة تطبيع العلاقة مع إسرائيل تحت غطاء التفاهم الدينيّ، وبحجّة زيارة مقدّسات المدينة. حالة غياب إجماع بردّ فعل عربيّ أو إسلاميّ على المستوى الدوليّ يؤدّي إلى ضغط دبلوماسيّ على الدولة المطبِّعة ويدين هذا الشكل من التطبيع، قد تشير هذه حالة غياب الردّ هذه إلى نقطة البداية لشَرْعَنة سياسة "التطبيع الدينيّ" مع إسرائيل، التي تمهّد الطريق لإقامة علاقات دبلوماسيّة كاملة. التطبيع الدينيّ من قِبل دول إسلاميّة أو عربيّة في الإقليم قد يشكّل إحدى العوائق الأصعب على القضيّة الفلسطينيّة، إذ إنّ من شأنه أن يغيّر مكانة القدس وتحويلها إلى مجرّد مدينة مقدّسة دينيًّا، وأن يلغي سؤال السيادة حولها كعاصمة فلسطين. بذا يتاح للاحتلال الاستمرار في سلب الحقوق الفلسطينيّة، من جهة، وجني الفائدة من ثمار التطبيع مع الوسط الإقليميّ، من جهة أخرى.

***سوسن خليفة هي صحفية وطالبة جامعية للقب الثاني في العلوم السياسيّة.**

أزمة التناوب كانعكاس لأزمة المشتركة

(تقرير حول حلقة التفاكُر في مدى الكرمل حول واقع القائمة المشتركة)

خالد عنبتاوي*

تقديم

نحاول في هذا التقرير مراجعة حيثيّات ووقائع حلقة التفاكر التي نظّمها "مدى الكرمل" بعنوان: "القائمة المشتركة، واقعها الحاليّ وآفاقها المستقبليّة"، في الخامس عشر من أيلول عام 2017.

على أثر النقاش الدائر حول القائمة المشتركة إزاء ما اصطُلِح على تسميته إعلاميًّا بـِ "أزمة التناوب"،[1] نظّم مدى الكرمل حلقة تَفاكُر ضمّت مجموعة من الناشطين والأكاديميّين والإعلاميّين المهتمّين بالشأن السياسيّ وبالقائمة المشتركة، وذلك لطرح أهمّ التحدّيات التي عصفت وتعصف بتجربة القائمة المشتركة، مع التشديد على الأزمة الأخيرة.

افتُتِحت الحلقة بكلمة افتتاحيّة مقتضبة ألقاها المدير العامّ لمدى الكرمل د. مهنّد مصطفى، مقترِحًا تأطيرًا معيَّنًا للنقاش ضمن ثلاثة محاور؛ أوّلهما ينطلق من السؤال الأوّليّ بشأن مناقشة منطلق القائمة المشتركة: هل هي نتيجة لحظة انتخابيّة عينيّة أنتجتها الظروف العينيّة الخاصّة، وعلى رأسها رفع نسبة الحسم، أم هي جزء من تطوُّر مرحليّ تاريخيّ، دون أن يعني ذلك أنّ اللحظة والظرف العينيَّيْن غير قابلَيْن للتطوُّر لمرحلة تاريخيّة جديدة؟[2]

أمّا بشأن المحور الثاني، فأشار مصطفى إلى وجود ثلاثة تصوُّرات للقائمة المشتركة: تصوُّر يرى فيها معادلة انتخابيّة ناجحة لا أكثر؛ تصوُّر يرى فيها إطارًا لتعزيز العمل البرلمانيّ العربيّ؛ تصوُّر يراها جبهة وطنيّة، أسوة بجبهات وطنيّة تاريخيّة قاومت السلطة، ومن الممكن أن تؤثّر على مُجْمَل العمل السياسيّ في الداخل.

وفي المحور الثالث، طرح مصطفى سؤال القيادة: معناها ومركزها في الوعي الجماهيريّ؛ إذ تشير المؤشّرات أنّ مركز العمل القياديّ يتحوّل إلى الساحة البرلمانيّة ممّا يحوّل القيادة إلى طابع وظيفيّ، ينتهي مع انتهاء عضويّة البرلمان.

اعتمدت الحلقة الأسلوب الحِواريّ المفتوح، وهو ما أكّدته السيّدة إيناس عودة-حاجّ، المديرة المشارِكة في مدى الكرمل، بدلًا من اتّباع الأسلوب التقليديّ الذي فيه يُدعى متحدّثون لتقديم مداخلات بطريقة رسميّة، وذلك لإفساح المجال لطرح الأفكار والنقاط موضوع النقاش بصورة تفاعليّة من المشاركين أنفسهم.

الادّعاءات المركزيّة

[1] وَفق الاتّفاق بين الأحزاب، يكون تقاسم المقعد الثاني عشر بالتناوب بين العربيّة للتغيير والحركة الإسلاميّة، ويكون تقاسم المقعد الثالث عشر بين الجبهة والتجمّع بعد منتصف الدورة البرلمانيّة. للاستزادة بشأن ملفّ التناوب في القائمة المشتركة، تمكّن العودة إلى ورقة تقدير الموقف الصادرة عن مركز مدى الكرمل في كانون الأوّل عام 2017. انظر الرابط التالي (مستقى بتاريخ 24 .1. 2018): https://goo.gl/VrHaeG.

[2] للتوسّع حول المشتركة والنقاش حول: رؤيتها، تجربتها في السنة الأولى، أدائها وقدرتها على التمثيل، تمكن العودة إلى العدد الخامس والعشرين من جدل الصادر في كانون الأوّل 2015. انظر الرابط (مستقى بتاريخ 24 .1. 2018): https://goo.gl/D3PHwo.

لقد أجمع معظم المتحدّثين على أهمّيّة تأسيس القائمة المشتركة وأهمّيّة دَوْرها في السياسة العربيّة في الداخل، مشدّدين أنّ المنطلَق المركزيّ والأساسيّ لها كان سيف "نسبة الحسم" الذي كان مسلَّطًا على رقاب الأحزاب. بَيْدَ أنّ هذا المنطلق لن يحدّد بالضرورة سقف العمل، حيث أكّد البعض على أهمّيّة أن تتطوَّر المشتركة لتكون خَيارًا انتخابيًّا إستراتيجيًّا، وأنْ تطوِّر خطابها السياسيّ وتتحاور في ما بينها حول القضايا الإستراتيجيّة للفلسطينيّين في الداخل، لتكون قادرة على تمثيلهم في الخارج.

كذلك عبّر معظم المتحدّثين عن قلقهم من استمرار أزمة التناوب وتأثيرها على صورة المشتركة ومستقبلها، وأعربوا عن أهمّيّة تنفيذ اتّفاق التناوب على نحوِ ما يقتضي نصّه وروحه، وأنّ التلكّؤ في ذلك سيجلب المزيد من خيبات الأمل.

ملخَّص المداخلات

افتتح الصحفيّ وديع عواودة النقاش مستهلًّا حديثه بتناول أهمّيّة وتأثير القائمة المشتركة على مجْمَل العمل السياسيّ العربيّ في الداخل، ونظرة الشارع الإسرائيليّ إلى هذا العمل، مقدِّمًا نماذج وأمثلة تُظهِر أنّ هنالك اختلافًا شديدًا في النظرة إلى التمثيل العربيّ في البرلمان قبل المشتركة وبعدها: على مستوى العمل الخارجيّ، تحسّن الأداء والتمثيل لقضايا العرب أمام المؤسّسات والجهات الخارجيّة. هذا الظهور أدّى إلى تغيير في الوعي العالميّ لمسألة العرب في الداخل. كما قامت المشتركة بدَوْر في صياغة وعي المجتمع العربيّ لدوره في السياسة الإسرائيليّة، وفي ظروف شديدة الصعوبة من الانقسام وانسداد الأفق السياسيّ. وأضاف عواودة أنّ العمل الخدماتيّ من الصعب الحديث عنه بصورة قاطعة، أمّا العمل المحلّيّ فتمْكن الإشارة -على سبيل المثال- إلى الخطّة الاقتصاديّة الحكوميّة التي لولاها ما حصلت السلطات المحلّيّة على ما حصلت عليه من ميزانيّات.

إلى ذلك، أشار عواودة إلى المحور العينيّ المطروح معبّرًا عن قلقه إزاء مستقبل المشتركة، حيث عرّج على بعض النقاط السلبيّة فضلًا عن التناوب، كمسألة التنافسيّة الشخصيّة الشديدة على "النجوميّة" بين أعضاء الكنيست، موضّحًا أنّ العجز عن تقديم خطّة إستراتيجيّة لعمل المشتركة زاد من الإحباطات لدى الشارع، وقدّر عواودة أنّ المشتركة ماضية في طريقها لأن تصبح مشتركتَيْن.

المتناقش جورج شحادة (وهو ناشط حزبيّ) أكّد من جانبه أنّه كان للمشتركة الدور الأكبر في رفع نسبة التصويت في الشارع العربيّ، وهو ما لمسه مقارنة بانتخابات عام 2013، مشدّدًا أنّه ثمّة تغيُّر في الوعي لدى أوساط حزبيّة معيّنة أسهم كذلك في الحسم بشأن خَيار خوض الانتخابات في قائمة مشتركة، حيث طُرِح بين الحين والآخر خَيار القائمتين، موضّحًا ضرورة أن تتحوّل المشتركة من خَيار انتخابيّ إلى خيار إستراتيجيّ.

السيّد سليم بريك بدوره شدّد على العامل الإداريّ والتنظيميّ، بوصفه أحد أهمّ العوامل المؤثِّرة في أداء المشتركة وصورتها أمام الناس، مشيرًا إلى سلسلة من الإخفاقات التي يراها في هذا المجال. كذلك أشار أنّ نسبة الحسم كانت العامل الأساس والمركزيّ في هذا التحالف الذي -برأيه- يعاني من أساس بنيويّ خاطئ، حيث لا يمكن التوفيق بين الاختلافات الكبيرة في التوجُّهات الأيديولوجيّة والفكريّة بين مركِّبات المشتركة.

كذلك تحدّثت الإعلامية نضال رافع عن إخفاقات المشتركة في بناء برنامج عمل واضح ومُعَدّ ينأى عن دائرة ردّ الفعل والعشوائيّة في العمل، مشدِّدةً على القصور في الظهور الإعلاميّ أمام العالم الخارجيّ.

وقد تطرّقت السيّدة إيناس عودة-حاجّ في نقاشها إلى المَحاور التي افتتح اللقاءَ بها د. مهند، مشدِّدةً في طرحها على أهمّيّة تسييس النقاش في القائمة المشتركة، واعتبرت أنّ الانحسار الملحوظ في خوض هذه النقاشات يمثّل السبب الرئيسيّ أمام كبح تطوُّر المشتركة كجسم سياسيّ ومشروع إستراتيجيّ مستقبليّ، حيث ما زالت تَحْكم البعضَ رؤيةٌ للمشتركة ضيّقةٌ باعتبارها تحالفًا انتخابيًّا لا أكثر، وهذه الرؤية تتساوق أصلًا مع عدم التحمُّس لفكرة الوحدة على المستوى المبدئيّ قبل تأسيس المشتركة.

وشدّدت عودة-حاجّ أنّ كلًّا من أصحاب التصوُّرات المختلفة التي طرحها د. مصطفى تشبّث بتصوُّره وتمركز فيه حتّى دون محاولة استمالة الأخيرين إليه، وهذا يعود لِما أسمته قتل النقاش السياسيّ والاكتفاء بطرح الأمور التي على المحكّ.

د. يسري خيزران من جهته أثنى على مُجْمَل النقاط التي طرحها المتناقشون، وأكّد على أهمّيّة وجود المشتركة والحفاظ عليها في الساحة السياسيّة؛ وذلك أنّ الاختلافات القائمة، برأيه، ليست بالجوهريّة في ما يتعلّق بالعلاقة مع الكنيست والمؤسّسة التشريعيّة. وشدّد على ضرورة تطوير خطاب المشتركة السياسيّ، إلى جانب الاهتمام بمستوى قضايا المجتمع العربيّ الداخليّة، فضلًا عن العلاقات الخارجيّة. وأنهى د. خيزارن حديثه بقوله إنّ المقاطعة، وإن لم تكن متبلورة كمشروعٍ اليومَ، تُعتبر أيضًا خيارًا انتخابيًّا، وربّما كان إخلاء الكنيست من العرب في المستقبل خَيارًا لتعرية إسرائيل، من وجهة نظره.

أمّا السيّد عيد جبيلي، فقد أشار هو كذلك أنّ الخَيار كان خَيارًا انتخابيًّا منذ البداية لا إستراتيجيًّا أو تطوُّرًا تاريخيًّا. وتطرّق إلى إخفاق المشتركة في سَنّ قوانين جِدّيّة لصالح قضايا العرب، فضلًا عن غياب القيادة العربيّة عن ساحات النقاش المركزيّة في القضايا الاجتماعيّة المحلّيّة كماراثون الطيرة، والإخفاق في تشكيل ائتلافات بلديّة وفي مجالس محلّيّة -كالناصرة وشفاعمرو وباقة الغربيّة وغيرها.

وقرنت السيّدة رفاه عنبتاوي النقاش حول المشتركة اليوم بخيبة الأمل المستمرّة لدى الناس من العمل السياسيّ برمّته، ومن أداء بعض الأحزاب، وقد أبدى المجتمع العربيّ، برأيها، وعيًا ذكيًّا، حيث فهموا أنّ القائمة كانت ضرورة انتخابيّة لتخطّي نسبة الحسم، لكن بالرغم من هذا علّقوا عليها الآمال والتوقّعات. واعتبرت في هذا الصدد أنّ أزمة التناوب هي القشّة التي أظهرت خيبة الأمل من جديد، إضافة الى الإخفاق في الأداء الذي لم ينحصر في البرلمان، بل انعكس كذلك في أداء لجنة المتابعة، ورأت أنّه قد يرافق أزمةَ التناوب إسقاطاتٌ في ما يتعلّق بالمتابعة.

وأبدى السيّد **جريس خوري** تفاؤله من تجربة القائمة المشتركة، موضّحًا أنّ ثمّة هجومًا ونقدًا غير مبرَّرَيْن يَطولان المشتركةَ وأعضاء البرلمان العرب باستمرار. وفي هذا الصدد، أكّد أنّ أعضاء البرلمان ليسوا السلطة التنفيذيّة المسؤولة عن سوء أوضاع المجتمع العربيّ.

وعقّب **د. امطانس شحادة** على المداخلات مؤكّدًا أنّ المشتركة ليست مشروعًا انتخابيًّا بالنسبة للتجمّع، بل هي جزء أساسيّ في فكره، وقال: "بالرغم من أنّ نسبة الحسم كانت العامل المركزيّ لتنفيذها في العام 2015، ولكن خيار القائمتين كان أمامنا أيضًا". وأضاف شحادة أنّ الطموح هو تحويل المشتركة لمشروع إستراتيجيّ عابر للّحظة الانتخابيّة، وأنّ رفض تنفيذ اتّفاق التناوب يسيء ويضرّ بصورة المشتركة ومستقبلها.

وقدّم **د.أيمن اغبارية** تعليقًا سريعًا على المداخلات، موضّحًا أنّنا يجب أن نتوقّع من السياسيّ أن يكون "سياسيًّا"، وأنّ ممارسة السياسة لا بدّ أن تتضمّن جدلًا وتنافسًا حادًّا، وغالبًا ما يكون مفيدًا برأيه. ووَفقًا لرأيه، تُعتبر المشتركة حتّى الآن أداة جيّدة لخلق حيّز جديد للنقاش بالرغم ممّا تحتاجه من تطوير في الأداء وفي الفرز السياسيّ. وشدّد د. اغباريّة على أهمّيّة الدخول في النقاش الداخليّ أيضًا وعدم الاكتفاء بالنقاش أمام الدولة، وأشار إلى أهمّيّة تسييس نقاش التناوب وعدم حصره في مسألة المقاعد.

وكان السيّد **خالد عنبتاوي** آخِرَ المتناقشين، حيث بدأ نقاشه بربط أزمة التناوب بمجْمَل أزمة العمل السياسيّ والمؤسّساتيّ لدى المجتمع العربيّ في الداخل، وهي أزمة طالت مؤسّسات القيادة الجماعيّة التي تبلورت في السنوات الأخيرة والمكوَّنة من القائمة المشتركة، ولجنة المتابعة العليا، ولجنة رؤساء السلطات المحلّيّة. ولا يمكن فصل أزمة عن أخرى، فقد أخفقت المشتركة حتّى هذه اللحظة، برأيه، في طرح إستراتيجيّة لعمل المؤسّسات الأخرى. وأشار عنبتاوي أنّنا يجب ألّا نغفل المشكلة البنيويّة التي ترافق المشتركة المتمثّلة في اقتصار ترسيم موازين القوى بناء على المعايير البرلمانيّة الانتخابية التي أفرزتها انتخابات عام 2013، ممّا قد يشكّل نوعًا من العزوف عن التنافس وقتلًا لمنطلق السياسة الأوّل.

خلاصة

في ختام الحلقة، قدّم **د. مهند مصطفى** ربطًا بين النقاش الدائر حول القائمة المشتركة وأزمة التناوب، ومجْمَل النقاش الأوسع على مسيرة الفلسطينيّين في إسرائيل ودراسة هذه المسيرة ضمن ثلاثة متغيّرات:

- متغيّر على مستوى دخول شرائح جديدة المجال العموميّ.
- مستوى العمل المؤسّساتيّ: هل تطوّر هذا العمل خلال العَقدين الأخيرين؟
- مستوى خطاب العرب السياسيّ في الداخل، وهو -بخلاف التجمّعات الفلسطينيّة الأخرى- في صعود دائم، حيث إنّ تطوّر المشروع الاستعماريّ وتطرّفه أدّيا إلى تراجع في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ككلّ، ولكنّه أدّى إلى نضج في الخطاب السياسيّ وتصعيد له في السياسة الفلسطينيّة في الداخل.

خلال سير الحلقة، ظهر جليًّا أنّ النقاش الدائر حول "أزمة التناوب" غير مفصول البتّة عن مجْمَل النقاش السياسيّ حول أداء القائمة المشتركة؛ وهو ما أجمع المشاركون على ضرورة خوضه، مشدّدين على أهمّيّة النقاش من أجل تطوير التجربة لا لَـجْمها، مع التشديد أنّ تنفيذ التناوب سيكون من شأنه التأكيد أنّ المشتركة قد تنضج لتتحوّل إلى مشروع إستراتيجيّ، بينما فشله لن يكون إلّا ترسيخًا لفشلها كمشروع إستراتيجيّ.

***خالد عنبتاوي هو طالب بحث في العلوم السياسية في جامعة حيفا ومنسق مشروع الرصد السياسيّ في مدى الكرمل.**